العلاقات العثمانية – الفرنسية، والموقف الروسي منها ١٥٣٥ – ١٨٥٦ م

المدرس الدكتور
مشتاق مال الله قاسم

المدرس الدكتور
حيدر عبد الرضا حسن

جامعة البصرة/كليـــة الآداب

الملخص

العلاقات العثمانية – الفرنسية والموقف الروسي منها ١٥٣٥ – ١٨٥٦

يعد موضوع العلاقات الفرنسية – العثمانية من الموضوعات المهمة ، إذ كان من الضروري التأكد من ملامح تلك العلاقة وتحديد أسباب تطورها أو إخفاقها في كل حقبة زمنية ، ويرجع تاريخ العلاقات بين البلدين إلى القرن الخامس عشر ، إلا أنها بدت أكثر وضوحاً خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ، وذلك بسبب التطورات السياسية التي شهدتها أوروبا خلال تلك الحقبة ، حيث عاشت أوروبا أوضاعاً سياسية مضطربة خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التي أدت إلى تغيير الخارطة السياسية لأوروبا ، فقد تشكلت تحالفات جديدة بين الدول الأوروبية خلال هذه المرحلة لمواجهة المد الفرنسي المتمثل بمبادئ الثورة الفرنسية التي اعتمدت – هي الأخرى– في صياغة علاقاتها الخارجية مع فرنسا على أساس المصالح المتبادلة بين البلدين .

كانت المصالح الاقتصادية والسياسية الأساس في تقارب وجهات النظر بين حكومتي الدولتين ، إذ أدت الدولة العثمانية دوراً كبيراً في الصراع القائم بين فرنسا وإسبانيا على صدارة العالم الأوروبي التي شهدت حالة من الصراعات والانقسامات بين دولها ،شكلت عاملاً قوياً في دخول العثمانيين بتحالف عسكري مع فرنسا كان يحركه العداء المشترك لأسرة آل هايسبورغ في إسبانيا .

وتناول البحث أيضاً موقف روسيا من العلاقات العثمانية – الفرنسية ١٥٣٥ – ١٨٥٦ تم تحديد مدة البحث تلك ، لأنها تسلط الضوء على مرحلة تاريخية مهمة برزت فيها تطورات سياسية شهدتها أوروبا خلال تلك الحقبة .

"The Ottoman French Relations and The Russian Stand From it (1535 – 1856)"

D r . **Haider Abd Al-Rida**

D r . **Mushtaq M. kassim**

University of Basra / Collage of Arts

Abstract :

The French Ottoman relations is one of the most important topics in modern history ; for the ottoman empire depended on shared benefits in building its relations with France . Such relation is rooted in the fifteenth century , though it reaches its peak in the second half of the sixteenth century .The ottoman state plays a crucial role politically and militarily on both the European and the Arabian fields , resting upon its advanced military force that enabled it to extend its power to the heart of Europe .

The political changes in Europe during this period lead France to reinforce its relations with the Ottomans since they share the enmity to Spain for domination over the European world . This schism leads the ottoman to make military allay with France , stirred by the hared enmity for the Hebsiborg in Spain .

This paper sheds light on the Ottoman – French relations during the years 1535 – 1856 and the Russian position about those relations . This period is chosen for the study because it included the major political developments that Europe has experienced since it was dominated by wars and revolutions between France and Spain which has its effect on the political stand in Europe . The paper reveals the foreign privileges that greatly help in changing relations and power centers between the east and the west .

المقدمة

يعد موضوع العلاقات الفرنسية - العثمانية من الموضوعات المهمة ، إذ كان من الضروري التأكد من ملامح تلك العلاقة وتحديد أسباب تطورها أو إخفاقها في كل حقبة زمنية ، ويرجع تاريخ العلاقات بين البلدين إلى القرن الخامس عشر ، إلا أنها بدت أكثر وضوحاً خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ، وذلك بسبب التطورات السياسية التي شهدتها أوروبا خلال تلك الحقبة ، حيث عاشت أوروبا أوضاعاً سياسية مضطربة خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التي أدت إلى تغيير الخارطة السياسية لأوروبا ، فقد تشكلت تحالفات جديدة بين الدول الأوربية خلال هذه المرحلة لمواجهة المدّ الفرنسي المتمثل بمبادئ الثورة الفرنسية . دفعت تلك الأحداث فرنسا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الباب العالي ، والحفاظ على امتيازات فرنسا في الدولة العثمانية ، التي اعتمدت – هي الأخرى - في صياغة علاقاتها الخارجية مع فرنسا على أساس المصالح المتبادلة بين البلدين. كانت المصالح الاقتصادية والسياسية الأساس في تقارب وجهات النظر بين حكومتي الدولتين . إذ أدت الدولة العثمانية دوراً كبيراً في الصراع القائم بين فرنسا وأسبانيا على صدارة العالم الأوربي . التي شهدت حالة من الصراعات والانقسامات بين دولها ، شكلت عاملاً قوياً في دخول العثمانيين بتحالف عسكري مع فرنسا كان يحركه العداء المشترك لأسرة آل هابسبورغ ، وهو أمر أعطاها القوة في محاربة تلك الأسرة في أسبانيا من جهة ، وجعلها تتجاوز عن الاختلاف الديني بينها وبين فرنسا من جهة أخرى .

وتناول البحث أيضاً موقف روسيا من العلاقات العثمانية الفرنسية " ١٥٣٥ – ١٨٥٦ " تم تحديد مدة البحث تلك ، لأنها تسلط الضوء على مرحلة تاريخية مهمة برزت فيها تطورات سياسية شهدتها أوروبا خلال تلك الحقبة ، وكيف توجهت فرنسا إلى التحالف مع الدولة العثمانية ، للوقوف بوجه أطماع قياصرة الروس . الذين كانوا يسعون الى التوسع على حساب دول اوربية عدة عبر أراضي الدولة العثمانية .

اختير العام ١٥٣٥ بداية لمشكلة البحث، لأن هذه الحقبة تمثل البداية لمنح الامتيازات الاقتصادية لفرنسا بصورة رسمية من قبل الدولة العثمانية، فكانت هذه الحقبة مفترقاً تاريخياً في توزيع مراكز القوى على طرفي العالم، إذ شهدت أحداثاً مهمة غيّرت ميزان القوى بين الشرق والغرب، فعاشت أوروبا حالة من التشتت والتمزق والصراعات الداخلية، وبالمقابل استطاعت الدولة

العثمانية أن تفرض سيطرتها على بلاد المشرق بعد أن حجمت قوة الصفويين في بلاد فارس وقضت على نفوذ المماليك ، وعلى اساس تلك المتناقضات ، بنت الدولة العثمانية علاقاتها مع فرنسا وأوربا على مبدأ الحيطة والحذر ، خاصة بعد حالة الصراع بين الدولة العثمانية والعالم الأوربي للتوسع كلاً على حساب الآخر.

واختير العام ١٨٥٦ نهاية للبحث ، لأنه العام الذي انتهت فيه حرب القرم ، التي تمكنت فيها الدول الأوربية المتحالفة من تحجيم دور روسيا في الدولة العثمانية ، وخاصة فرنسا التي عملت جاهدة على محاربة روسيا وتقليص نفوذها وإبعادها بصورة نهائية عن الممرات المائية في المضايق في البحر الأسود والبحر المتوسط ، وفرضت فرنسا شروطاً قاسية على روسيا جراء هزيمتها في هذه الحرب التي أرادت من خلالها روسيا الاستيلاء على الممرات المائية في البحر المتوسط التي كانت منافذ لحركة السفن التجارية الفرنسية القادمة إلى الدولة العثمانية .

كان موقف روسيا من علاقة فرنسا بالدولة العثمانية قائماً على أساس تحجيم مصالح فرنسا في الدولة العثمانية وسعي روسيا على فرض سيطرتها على مضايق البسفور والدردنيل في البحر الأسود والوصول إلى البحر المتوسط ، وأن يكون لها مناطق نفوذ وامتيازات ضمن ممتلكات الدولة العثمانية لا تقل شأناً عن الامتيازات الفرنسية بل حتى الانكليزية .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعطيات الآتية :

١ – بيان الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة العثمانية والدور السياسي الكبير الذي لعبته الدولة العثمانية في أوروبا عشية تلك الحقبة .

٢ – الامتيازات الأجنبية وما مثلته من بلورة أحداث هذه المرحلة من تفاعلات سياسية واقتصادية أسهمت في تغيير وتبدل العلاقات بين الشرق والغرب .

٣ – التطورات السياسية التي شهدتها أوروبا والتغييرات السياسية منذ منتصف القرن الثامن عشر، والتي تمثلت بالتحالف الأوربي الذي عمل على إضعاف الدولة العثمانية من الداخل بإثارة النعرات الطائفية .

استخدم الباحث مجموعة من المصادر الأجنبية والعربية والمترجمة للعربية ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، الكتاب الفرنسي والمترجم إلى اللغة الانكليزية ، الذي حمل عنوان :

E . D . E . marciere , Erciere , une am bassada a constantnt in ople , la poLitigue orientaled Laver olution france , tomel Librarire felix Alcan , Paris,1927.

حيث استعرض فيه الكاتب ابرز معالم العلاقات مابين فرنسا والدولة العثمانية بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وتأثر تلك العلاقة بالموقف الروسي من كلا البلدين ، من خلال ما حصل عليه من وثائق مهمة تخص تلك الحقبة من التاريخ الأوربي .

ومن المصادر العربية المهمة ، كتاب إدريس الناصر المعنون : " العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر" . وركز هذا الكتاب على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تبنتها الدولة العثمانية مع العالم الأوربي خلال القرن السادس عشر، إذ تطرق الكتاب لعلاقات كل دولة بصورة منفردة مع الدولة العثمانية ، ويعد هذا الكتاب من الكتب القيمة التي أسهمت في رفد البحث بالمادة العلمية القيمة ، ويتميز الكتاب بالأسلوب العلمي الرصين ، ويعتمد فيه المؤلف على التوثيق في تناول الأحداث التاريخية .

وأفاد الباحث أيضاً من كتاب عبد العزيز الشناوي المعنون : " الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها " ، الذي ركز على الجهود التي قامت بها الدولة العثمانية في توسيع رقعتها الجغرافية ، وتطرق كذلك إلى الجوانب السياسية والاقتصادية وما شابهها من معاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ،كما سلط الضوء على الوضع السياسي للدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر.

واعتمد كذلك على كتاب عبد العزيز سليمان نوار المعنون : " التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى " . وتطرق هذا الكتاب إلى التطورات السياسية التي شهدتها أوروبا من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى ، من خلال تناوله طبيعة العلاقات بين الدولة العثمانية و الدول الأوربية ، ونظام الامتيازات الأجنبية الذي حصلت عليه تلك الدول في ممتلكات الباب العالي ، وتميز الكتاب بالأسلوب العلمي والوحدة الموضوعية من خلال تطرقه للأحداث التاريخية التي شهدتها القارة الأوربية .

كما اعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية الأخرى ، والتي كان لها الدور الواضح في إظهار البحث بهذه الصورة . ويمكن الاطلاع عليها بشكل كامل من خلال مراجعة قائمة المصادر .

المبحث الأول : العلاقات العثمانية – الفرنسية ١٥٣٥ – ١٨٥٦م

أولا : طبيعة العلاقات العثمانية – الفرنسية ١٥٠٠- ١٧٩٢ م :

أخذت الدولة العثمانية [1] على عاتقها نشر الإسلام وحماية المسلمين ، متبعة في ذلك عدة طرق وأساليب لتحقيق هذا الهدف ، فكان العثمانيون يسعون إلى ضم القارة الأوربية لأهداف سياسية واقتصادية وجعل البحر المتوسط بحيرة عثمانية ، وكانت خطة العثمانيين تقوم على أساس اختراق أوروبا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها لإنقاذ الأندلس واستردادها من الأوربيين ، حتى تمكنوا من فتح أدرنه عام ١٣٦١ التي كانت تتميز بموقع إستراتيجي مهم لوقوعها على ملتقى ثلاثة أنهر وإشرافها على طرق وممرات القوافل التجارية ما جعلها مركز انطلاق للقوات العثمانية ومقراً للقيادة العسكرية . هذا الوضع الجديد دفع ملوك أوروبا لمواجهة الخطر العثماني ، فعملوا على عقد تحالف بينهم لمحاربة العثمانيين وإيقاف زحفهم ، وفعلاً دارت معركة بين العثمانيين وملوك أوروبا في سهول كوسوفو عام ١٣٨٨ ، تمكنت فيها القوات العثمانية من تحقيق النصر على الجيوش الأوربية المتحالفة [2] .

إن أول إشارة للعلاقات الرسمية بين فرنسا والباب العالي ترجع إلى عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٤٧- ١٥١٢) [3] ، الذي أرسل سفيره حسين باي إلى ملك فرنسا لويس السادس عام ١٤٨٣، إلا أن السفير لم يكمل مهمته لأنه ما إن وصل إلى شاميري حتى توفي الملك لويس السادس فعاد راجعاً إلى إسطنبول ، لكن حسين باي عاد إلى فرنسا كسفير عام ١٤٨٦ في عهد الملك شارل الثامن (١٤٨٣- ١٤٩٨) ، إلا أن الأخير رفض مقابلته ، فعاد مرة آخرى إلى إسطنبول [4] .

بماذا يفسر رفض مقابلة الملك شارل الثامن السفير العثماني في بلاده ؟ حتى بداية القرن السادس عشر- أي في حدود عام ١٥٠٠- لم تكن للعلاقات السياسية بين الطرفين ذات أهمية كبيرة بالنسبة لحكومة البلدين ، وإنما كانت هناك صلات تجارية [5] .

اثار اعتلاء الملك فرانسوا الأول (١٥١٥ – ١٥٤٧) [6] حفيظة العثمانيين- في بادي الأمر- بسبب ما قام به في مؤتمر كوميراي عام ١٥١٧، حين اقترح على ألمانيا تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن مجريات الأمور لم تسر بشكل صحيح ، سيما بعدما هزيمة الملك فرانسوا في الصراع الدائر مع أسبانيا التي كانت تتنافس مع فرنسا للحصول على زعامة أوروبا بما يضمن تحقيق مصالحها ضمن حدود قارة وخارجها .اذ شهد عام ١٥١٩ صراعاً واضحاً بين ملك فرنسا فرانسوا الأول وملك أسبانيا

شارل الخامس (١٥١٩ – ١٥٥٥) الذي أطلقت عليه بعض المصادر بـ" الحروب الايطالية " [7] ، والتي انتهت بهزيمة الفرنسيين في معركة بفاريا [8] . دفعت هذه الهزيمة بملك فرنسا للسعي من أجل الحصول على حليف قوي يدعم موقف فرنسا في البحر المتوسط ، فكانت الدولة العثمانية ذلك الحليف الذي يتمتع بسمعة عسكرية "جيدة " في المنطقة [9] .

وعلى وفق ذلك أرسلت فرنسا سفيرها إلى الدولة العثمانية ، إلا أن هذا السفير قتل في الطريق على يد حاكم البوسنة . وعاود فرانسوا الأول إرسال مبعوثه إلى الباب العالي عام ١٥٢٥ طالبا منه مساعدة العثمانيين للوقوف إلى جانبه في صراعه مع ملك أسبانيا ، وإرجاعه إلى دفة الحكم مقابل شراكة ومصالح متبادلة بين البلدين وفي كل المجالات [10] .

ونستشف مما سبق ذكره ، بعد أن كانت فرنسا هي من ترفض تطبيع علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية في عهد الملك شارل الثامن ، بدأت في عهد فرانسوا الأول هي من تبحث عن تعزيز علاقاتها مع الباب العالي ، بهدف أقامة تحالف عسكري بين البلدين للوقوف بوجه الأطماع الاسبانية في المنطقة .

وقد يتبادر إلى أذهاننا سؤال في غاية الأهمية : لماذا اختار فرانسوا الأول الدولة العثمانية بالذات لتكون حليفته الإستراتيجية ضد اسبانيا ؟ كان ملك فرنسا يرى أن التحالف مع الدولة العثمانية هو الوسيلة الفعالة لإعادة التوازن القوى [11] في أوروبا ، نظراً لما بلغته الدولة العثمانية من قوة وعظمة لم تبلغها من قبل من جهة ، وكان فرانسوا الأول يدرك أن الدولة العثمانية هي القوة الوحيدة القادرة على توحيد الصف الأوربي للوقوف بوجه شارل الخامس من جهة أخرى ، ناهيك عن تطور قدراتها العسكرية البرية والبحرية ، مما أهلها إن تمارس دوراً كبيراً في رسم سياسة المنطقة والعالم ككل ، خلال تلك الحقبة المهمة من التاريخ الأوربي [12]

وبعد ان شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاعلى الأصعدة كافة، منح العثمانيون أول الامتيازات لفرنسا عام ١٥٣٥، والتي أعطت بموجبها تسهيلات كبيرة لها في الأراضي العثمانية ، منها على سبيل المثال وليس الحصر:

١-السماح للسفن الفرنسية بالتجول بحرية بين الموانئ العثمانية ومنح فرنسا حق حماية الأماكن المسيحية المقدسة على الأراضي العثمانية .

٢- أعطت الدولة العثمانية تخويلاً لقناصل فرنسا في شرق البحر المتوسط حق محاكمة الرعايا الفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية دون الرجوع إلى المحاكم العثمانية .

٣- حصل الفرنسيون على تعريفة جمركية مخففة على بضائعهم لا تتجاوز ٢ % من قيمة البضائع الفرنسية الداخلة إلى الدولة العثمانية [13] .

في ظل التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة ، نشأ تقارب عثماني – فرنسي . و إن الصداقة والتعاون العثماني – الفرنسي هو نتيجة طبيعية لوجود أهداف ومصالح مشتركة للدولتين اللتين كانتا تقومان بدورهما الطبيعي داخل حدودهما الجغرافية في أوروبا بجزيئها الغربي الشرقي من جهة ، وعدم وجود حدود مشركة – سوء برية ام بحرية - بين الدولة العثمانية وفرنسا من جهة أخرى ، لم تقع بينهما أي مواجهات عسكرية مباشرة ، وإنما عملوا على توحيد جهودهم العسكرية للوقوف بوجه عدوهم المشترك أسبانيا [14] .

قوبل التقارب الفرنسي – العثماني باستنكار وشجب من قبل الحكومات الأوربية ، واعتبر شيئاً غريباً في العلاقات الدولية خلال القرن السادس عشر ، إذ لم تكن هناك روح التسامح الديني موجودة لتقر بالتقارب المسيحي – الإسلامي ، بالإضافة إلى أن الوضع السياسي المضطرب الذي كانت تعيشه أوربا بعد الثورات الدينية في مختلف بلدانها آنذاك ، والتي أدت إلى تمزق ديني وسياسي تمثل بالإصلاح الديني – البروتستانتي الذي حطم هيبة الكنيسة الكاثوليكية [15] .

استغلت الدولة العثمانية حالة الصراع والتنافس بين فرنسا وأسبانيا على صدارة العالم المسيحي في اوروبا خلال الحروب الايطالية ، وما تمخض عنها من انقسامات داخلية في اغلب بلدانها ، لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في القارة " العجوز" ، اذ قام السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٥٦) [16] بإرسال حملة عسكرية إلى بلغراد - بوابة أوربا الوسطى – لاحتلالها ، كذلك تمكن – في الوقت نفسه - من السيطرة على جزيرة رودس ، التي كانت انذاك تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا [17] .

كان لتوسع العثمانيين في شرق أوروبا ، اثر كبير في تأمين حدود فرنسا الجنوبية ، مما أتاح لملوكها التركيز على قوتهم العسكرية في شمال البلاد ، لصد أي اعتداء محتمل من جانب الأسبان وبعض حلفائها الغربيين ، وبذلك استطاعت الحكومة الفرنسية من ان تحقق غايتين ، فمن جهة أمن تحالفها مع العثمانيين حماية حدودها القومية ، وأعطاها قوة أضافية في محاربة أسرة آل هابسبورغ [18] من جهة أخرى [19] .

ونستدل بأن هذا التحالف كان يحركه عداء مشترك لأسرة آل هابسبورغ ، والمثير للتساؤل هو كيف استطاعت كل من فرنسا والدولة العثمانية أن تحافظ على هذه العلاقات والتحالف بينهما ، لاسيما وإن فرنسا تتبنى الديانة المسيحية ، بينما الدين الرسمي للدولة العثمانية هو الإسلام ؟ يبدو

أن المصالح الاقتصادية والدعم السياسي له الدور الفاعل في تقارب وجهات النظر بين فرنسا والدولة العثمانية بحيث غلبت المصلحة العامة لكلتا الدولتين على الاختلاف الديني بين الطرفين .

بعد انتقال توازن القوى في أوروبا إلى جزئها غربي ، كان على السلطان سليمان القانوني مواجهة أطرافاً أوربية جديدة ، خاصة بعد تحالف عدة ممالك أوربية قوية تحت حكم شارل الخامس ملك أسبانيا ، وكانت هذه البداية الحقيقية لظهور توازن مسيحي – عثماني اولاً ، وتعرض الباب العالي إلى تحديات جديدة أثرت على سياسته تجاه الأوضاع في المنطقة ثانياً ، وهنا يأتي تأثير التحالف الفرنسي – العثماني على طبيعة الحرب التي خاضتها الأخيرة في النمسا والمجر والبحر المتوسط [20] .

على الرغم من الاختلاف الديني مابين السلطان سليمان القانوني وفرانسوا الأول ، وتسببها في خلق حالة من التذبذب والفتور في العلاقة مابين بلديهما ، بسبب الموقف المحرج الذي تعرض له فرانسوا الأول تجاه البابوية ، التي كانت تعتبر فرنسا من الدول الكاثوليكية المهمة التي تعمل جاهدة على منع وصول الإسلام إلى أوروبا ، ألا أن الأخير كان يدرك مدى حاجة بلاده للعثمانيين خلال هذه الحقبة للوقوف بوجه شارل الخامس [21] .

أما بالنسبة للسلطان سليمان القانوني فلم يكن هناك تعارض على الإطلاق بين المصلحة العليا للدولة العثمانية وبين نزعته الدينية . لأنه رأى أن الإمبراطورية الرومانية المقدسة هي" العدو" الذي كان يجب محاربته وإخضاعه للحكم العثماني ، مستفيداً في الوقت ذاته من التحالف مع فرنسا لتحقيق المزيد من التوسع الإقليمي على حساب الدول الأوربية [22] .

في غضون ذلك ، أرسل فرانسوا الأول مبعوثه جين دي لافورت Jean Delaforet لمقابلة السلطان سليمان القانوني لوضع الخطوط العريضة للعلاقات بين البلدين ، وبعد استقبال السفير بحفاوة من لدن رجالات الدولة العثمانية ، تم التوقيع في عام ١٥٣٥ على معاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا ، تعاهد الطرفان من خلالها على " تحقيق السلام والوفاق مدى الحياة " في كل الأراضي والحصون والمدن والثغور التي تعود لكلتا الدولتين [23] .

كذلك تضمنت المعاهدة ، منح الرعايا الفرنسيين حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية والقيام بعمليات البيع والشراء بحرية تامة وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة ٥ % مع إعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع اي ضريبة أخرى ، وقيد هذا الإعفاء الضريبي بشرط إقامة الفرنسيين في الأراضي العثمانية مدة عشر سنوات ، كما أعفي الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء العثماني على الأراضي العثمانية ، واقتصر خضوعهم للقضاء الفرنسي في القضايا المدنية

والجنائية ، على أن تقوم القنصليات الفرنسية بهذه المحاكمات ، كذلك منح رعايا فرنسا حق ممارسة الطقوس الدينية الخاصة بهم دون تدخل السلطات الحاكمة [24] .

نجح المبعوث الفرنسي في الدولة العثمانية دي لافورت في مفاوضاته مع السلطان العثماني بالخروج بمعاهدة " صداقة وتجارة وتحالف ثنائي بين البلدين" ، وكانت مرحلةً جديدةً في العلاقات العثمانية الفرنسية ، حيث حددت الآليات في معاملة الأجانب المتواجدين على الأراضي العثمانية ورسخت التحالف السياسي والعسكري ، الذي بدا واضحاً خلال المعارك التي خاضها السلطان سليمان القانوني ضد ملك نابولي ، آذ بدا الدعم الفرنسي واضحاً للقوات العثمانية ، بالمقابل كانت المعارك التي خاضها السلطان سيلمان القانوني تشكل دعماً سياسياً وعسكرياً للملك فرانسوا الأول لتقوية موقعه السياسي والعسكري في أوروبا [25] .

استمر التعاون الفرنسي – العثماني في عهد هنري الثامن ، الذي سار على نهج والده فرانسوا الأول ، بل انه زاد عليه بإعطاء مسألة التحالف مع العثمانيين حيزاكبر، من خلال ما أكده - في أكثر من مناسبة - على فضل العثمانيين في تقديم مساعدات عسكرية لبلاده ومنحهم امتيازات اقتصادية تفوق الامتيازات التي حصلت عليها بعض الدول في الأراضي العثمانية ، ويبدو هذا واضحاً من خلال الرسالة التي بعثها هنري الثاني للسلطان سليمان القانوني ، والتي جاء في أهم فقراتها: " أنه لم يبق لدى فرنسا أي أمل بالمساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم . حيث قدم من قبل مساعدات ولمرات عديدة لفرنسا . إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من المال والبضاعة وهذه تعتبر لا شيء لسلطان العالم " [26] .

من الملاحظ أن فرنسا في عهد هنري الثامن كانت تمر بحالة من الضعف والوهن ، ويبدو هذا بشكل كبير في " كلمات الاستعطاف " التي كان يرددها في رسائله للسلطان سليمان القانوني ، لما كانت تتمتع به الدولة العثمانية من قوة عسكرية خلال هذه الحقبة . واستمرت العلاقات الفرنسية – العثمانية على هذه الشاكلة طيلة حياة هنري الثامن حتى وفاته [27] .

بعد وفاة هنري الثامن جاء بعده إلى عرش فرنسا فرانسوا الثاني ، الذي حرص – هو الأخر- على توطيد علاقاته السياسية والاقتصادية وعلاقات الود والصداقة مع السلطة العثمانية ، من خلال الحصول على المزيد من الامتيازات لبلاده في الدولة العثمانية ، وبذلك شهدت العلاقات الفرنسية – العثمانية تطوراً ملموساً حتى تولى الملك شارل التاسع مقاليد الحكم ، إذ شهدت العلاقات مع الدولة العثمانية في عهده نوع من الفتور لعدة أسباب ، السبب الأول : الشكوى التي تقدم بها التجار الفرنسيون في الإسكندرية ، بسبب ما كانوا يتعرضون له من مضايقات من قبل السلطات العثمانية،

أما السبب الثاني : تأثر الملك شارل التاسع بفكرة التنكر للتحالف مع العثمانيين ، وذلك بتحريض من رجال الدين الكاثوليك ، الذين اعتبروا هذا التحالف " كفراً وإلحاداً " [28].

على الرغم من تلك الضغوط ، ألا أن شارل التاسع لم يتسرع في اتخاذ خطوات تؤدي الى زيادة التوتر مع العثمانيين .إذ قام في عام ١٥٦٩ بإرسال مبعوثه كلود دوبورغ الى اسطنبول لمقابلة السلطان سليم الثاني(١٥٣٤-١٥٧٤) لوضع حل نهائي لجميع القضايا العالقة بين البلدين ، لاسيما قضية التجار الفرنسيين ، وبالفعل نجح الطرفان في وضع حلول لكل تلك المشاكل ، من خلال توقيعهم معاهدة جديدة حصل بموجبها الفرنسيون على مجموعة من الامتيازات ضمن أراضي الدولة العثمانية ، منها : أعطاء باريس حق منح رايتها في الليفانيت[29] لمراكب الأوربيين - غير الفرنسيين - ومنهم الجنوبيون والصقليون ، وبذلك قد أرجعت تلك المعاهدة علاقات الصداقة بين البلدين إلى سابق عهدها [30] .

شهدت العلاقات العثمانية – الفرنسية في عهد الملك هنري الثالث (١٥٧٤ – ١٥٨٩) تدهوراً كبيراً بسبب مشكلة عرش مملكة بولونيا ، فتراخت روابط التحالف بينهما لوقت محدود ، وهو أمر شجع ملكة إنكلترا إليزابيث (١٥٥٨- ١٦٠٣) في عقد اتفاق مع الدولة العثمانية ينضم طبيعة العلاقات بين البلدين ، فأثار هذا العمل حفيظة الملك هنري الثالث ، فأرسل مبعوثاً إلى الباب العالي لتجديد أطر التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، والمحافظة على مصالح فرنسا في الدولة العثمانية ، من خلال رعاية الحركة التجارية الفرنسية في الأراضي العثمانية ، وتأكيدهما على تجديد التحالف العسكري والمحافظة عليه [31] .

ولطمأنة الجانب الفرنسي ، أرسل السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٤٦- ١٥٩٥) في عام ١٥٨١ برسالة إلى ملك هنري الثالث رسالة أكد فيها : أن الامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون في بلاده هي باقية ولا يمكن المساس بها، أما فيما يخص علاقاتهم مع انكلترا ، فقد أكد له قائلاً " خضوع جميع الأجانب بما فيهم الإنكليز إلى راية الفرنسيين ... أذا أرادت ملكة إنكلترا صداقة العثمانيين فليكن ذلك بواسطة فرنسا باعتبارها الحليف القوي للعثمانيين " ، ولم يكتفِ بهذا القدر ، وإنما أمر بان تكون للسفارة الفرنسية في بلاده أهمية تفوق تلك التي تقدم لبقية السفارات التابعة لدول أوربية أخرى ، كما أعفي الفرنسيون من جميع الضرائب الشخصية [32] . وعلى الرغم من ، استغلال التجار الفرنسيون للامتيازات بلادهم في الدولة العثمانية ، إذ استطاعوا خلال النصف الأخير من القرن السادس عشر منافسة تجار الايطاليين في كل من البندقية وجنوة ، إلاَّ أن الوضع السياسي المضطرب الذي كان تشهده أوروبا خلال تلك الحقبة [33] ، قد انعكس سلباً على حركة التجارة بين

البلدين ، فلم تلبث حتى أصيبت التجارة الفرنسية بالشلل جراء الحروب الدينية التي اكتسحت فرنسا مدة ثلاثين عاماً [34] .

والأمر الأكثر خطورة ، تعرض العلاقات الفرنسية - العثمانية في ١٥٨١ إلى عدة أزمات وتوترات، نتيجة لعدة ظروف أنية ، أولها : الإعلان بشكل رسمي عن انضمام فرنسا إلى حلف الدول الأوربية في حربها ضد العثمانيين في معركة ليبانتو Lebanto [35] ، ثانيها : تعرض السفن التجارية الفرنسية المتوجهة إلى الشرق إلى هجمات البحارة المغاربة ، مما ساهم في عرقلة الحركة التجارية الفرنسية في موانئ عدة من العالم العربي والغربي [36] .

ومن خلال ما تم ذكره سابقاً ، يمكن القول أن العلاقات العثمانية – الفرنسية تعرضت في نهاية القرن السادس عشر إلى تدهوراً كبيراَ ، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والدينية العصيبة التي عصفت في المنطقة ، وأجبرت بالتالي الفرنسيين –لأول مرة منذ أقامة علاقاتها مع الباب العالي - على التحالف ضد حليفتها الدولة العثمانية .

هل استمرت العلاقات العثمانية – الفرنسية على النحو المذكور أنفاً ؟ بعد اعتلاء الملك هنري الرابع Henri IV (١٥٨٩ – ١٦١٠) [37] عرش فرنسا ، استطاع أن يحد من حالة التدهور التي تعرضت إليها تجارة فرنسا مع العثمانيين ، كما عمل على تجديد الامتيازات الفرنسية مع السلطان مراد الثالث ، ونتيجة لذلك أمر الأخير بإعادة ما " سلبه " البحارة المغاربة من التجار الفرنسيين ومعاقبتهم على ذلك العمل ، لكن كل هذه الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العثمانية لم تخفف مضايقات موظفي البلاط الذين حاولوا عرقلة سير عمليات التبادل التجاري مع التجار الفرنسيين . وفي أول ردة فعل حيال ذلك لوح هنري الرابع بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية ، إذا لم تحترم بنود المعاهدات السابقة بين البلدين من جهة [38] ، وإذا لم يعامل الرعايا الفرنسيون معاملة حسنة من الجانب العثماني من جهة أخرى [39] .

وفي محاولة من حكومتي البلدين لتخفيف حالة التوتر بينهما ، وقعوا على معاهدة جديدة في عام ١٦٠٤ ، والتي يعّدها بعض المؤرخين الأكثر أهمية خلال القرن السابع عشر. لما تضمنتها من بنود كان أهمها :

١- أن لجميع الأمم الأوربية التي ترغب في التجارة مع الباب العالي استعمال السفن والحماية الفرنسية.

٢- منع القراصنة من التعرض للسفن الفرنسية.

٣- حق فرنسا في حماية الأراضي المقدسة المسيحية وبالتالي على المسيحيين الشرقيين الاحتماء بالملك الفرنسي [40] .

حققت الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية ، جزءاً من أهدافها الدينية والسياسية في المنطقة ، وهي في الواقع بعيدة عن مفهوم علاقة المعاملة بالمثل الذي كان واضحاً في معاهدتي عام ١٥٣٥ و١٦٠٤ ، إلا أن التحالف بينهم لم يعد ذلك التحالف القائم على أساس الثقة المتبادلة بين البلدين ، وذلك بسبب الشكوك وعدم الثقة عند الطرف المقابل ، فسياسة فرنسا تجاه العثمانيين في الحقبة الممتدة مابين القرن السادس عشر و السابع عشر ، كانت تسعى دائماً إلى كسب ود السلطان العثماني ، كي يقف لجانبها ضد أعدائها التقليديين من أسرة آل هايسبورغ [41] .

وعلى الرغم من التوقيع على معاهدة ١٦٧٣ م بين فرنسا والباب العالي ، فإن العلاقات لم تعد إلى سابق عهدها ، لعدة أسباب منها : بسبب المساعدة العسكرية التي قدمتها فرنسا للبندقية في حربها ضد العثمانيين بالتحالف مع النمسا، مما أدى إلى اعتقال السفير الفرنسي فانتيل دو هاي Vantely de Haye المتورط الرئيسي في هذه القضية ، وخلق أزمة دبلوماسية بين الطرفين كانت لها نتائج خطيرة على مسار العلاقات الفرنسية العثمانية، وقد كان لهذه الأزمة نتائج سلبية أثرت على التجارة والتجار الفرنسيين، بالإضافة إلى الحماية الخاصة للأماكن المقدسة المسيحية. بل غيرت الخريطة السياسية الأوربية في علاقاتها بالباب العالي [42] .

ويبدو ان الفرنسيين قد استفادوا كثيراً من التجربة أعلاه . إذ لعبت فرنسا- هذه المرة دور الوسيط والضامن - في الصراع القائم مابين الدولة العثمانية من جهة وروسيا والنمسا من جهة اخرى. فخلال القرن الثامن عشر فقدت الدولة العثمانية الكثير من هيبتها السياسية والعسكرية ، وذلك بسبب صراعاتها وحروبها المتلاحقة مع دول الجوار خاصة روسيا والنمسا، اللتين ألحقتا بها خسائر فادحة على مستوى الأراضي، وأثر ذلك على مكانتها وصورتها في عيون الغربيين خاصة بعد حربها ضد التحالف الروسي النمساوي، والتي انتهت بالتوقيع على معاهدة بلغراد عام ١٧٣٩ ، وبذلك استطاعت فرنسا من خلال جهود سفيرها دو فيلنوف De Vileneuve منح العلاقات الفرنسية - العثمانية " دماً جديداً " ، خاصة بعد التوقيع البلدين على امتيازات عام ١٧٤٠ ثم عام ١٧٦٣ [43] .

ونستنتج من خلال ما سبق ذكره من معلومات . شهد القرنان السادس والسابع عشر الميلادي تذبذباً واضحاً في العلاقات العثمانية – الفرنسية ، نتيجة المتغيرات السياسية الحاصلة على الساحة الأوربية ، والتي أجبرت بدورها الفرنسيين - في وقت من الأوقات- على الوقوف إلى جانب بعض الدول ضد حليفتهم الدولة العثمانية .

تعرفنا على أثر التطورات السياسية والاقتصادية في الساحة الأوربية والعالم على طبيعة العلاقات العثمانية - الفرنسية . وعلى وفق ذلك ، هناك سؤال يطرح نفسه : هل أثرت التطوّرات الداخلية في فرنسا على علاقاتها مع الدولة العثمانية ؟ كان نظام الحكم في فرنسا ملكياً على غرار أنظمة الحكم السائدة في الدول الأوربية ، اذ كانت السلطة بيد الملك الذي جمع بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية ، واستمرت فرنسا على هذا النظام حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ [44] ، التي افتتحت عصراً جديداً من عصور الانقلاب الاجتماعي بالإضافة إلى أنها كانت مصدراً لأفكار جديدة في مجال الحكم وبناء مؤسسات الدولة ، وكان لها معطيات كبيرة وجدت صداها خارج فرنسا ، وهذا ما دعا بعض الدول الأوربية إلى الوقوف بوجه رياح هذه الثورة [45].

على الرغم من قلة اهتمام فرنسا في علاقاتها مع العثمانيين بسب انشغالها بالوضع الداخلي غير المستقر الذي انبثق عقب الثورة الفرنسية ، ألا أنها وقفت بقوة ضد مخططات كل من : روسيا والنمسا لتقسيم الدولة العثمانية ، وبطبيعة الحال ان معارضة فرنسا ذلك المشروع لا يعني بالضرورة أنها كانت لا تفكر في التوسع على حساب الأراضي العثمانية ، ورغبتهم في الحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية ، لا سيما بعد المشاكل الكبيرة التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية [46] .

وبغض النظر عن المشاكل الداخلية والخارجية للدولة العثمانية ، ونظراً للمشاكل التي كانت تعاني منها فرنسا في بداية الثورة ، دفعها للتقرب من الدولة العثمانية وكسبها كحليف قوي ريثما يتم توطيد أركان الجمهورية الفرنسية الفتية ، اذ كانت تعاني فرنسا من الأخطار الخارجية المتمثلة بتأليب الدول الأوربية عليها التي وقفت ضد تطلعات الثورة الفرنسية والحيلولة دون حدوث أي تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية ، وحاولت تلك الدول بشتى الطرق إبعاد فرنسا عن الدولة العثمانية ، بفعل ما يشكله هذا التحالف من خطر كبير على مصالح الدول الأوربية في المنطقة [47] .

أما بالنسبة للدولة العثمانية . فقد كانت مظاهر الاضمحلال والتدهور واضحة المعالم في نهاية القرن الثامن عشر بسبب ضعف السلاطين العثمانيين من جهة ، والضغوط الخارجية التي تعرض لها الباب العالي من جهة أخرى ، والتي نتج عنها إدخال الدولة العثمانية بمجموعة من المعاهدات مع الدول الأوربية ، التي حصلت بموجبها تلك الدول على تنازلات من قبل العثمانيين ، خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الاقتصادية[48] في الأراضي العثمانية [49]

وبالمقابل كان للمؤثرات الأوربية بصورة عامة والفرنسية بصورة خاصة دور واضح في الدولة العثمانية .اذ كان بعض السلاطين ومنهم سليم الثالث (١٧٦١-١٨٠٨) متأثراً بالتطورات الحاصلة في أوروبا في مختلف مجالات الحياة ، وهو أمر جعله يبعث برسالة إلى ملك فرنسا لويس السادس عشر

يؤكد فيها رغبته الصادقة في توطيد العلاقات بين البلدين ، وطلب منه العون والمساعدة للقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي والعسكري في جميع مؤسسات الدولة العثمانية ، بل انه أكد في أكثر من مناسبة : " بأن الإصلاح في دولته لابد أن يتم بمساعدة فرنسا " [50] .

وبذلك حاول السلطان سليم الثالث القيام بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ، كان الهدف منها إيجاد استقرار سياسي للبلاد يلاءم عملية الإصلاحات التي عزم على تطبيقها في مؤسسات الدولة لاسيما في المجال الخارجي في علاقاته مع الدول الأوربية ، وكجزء من سياسته الخارجية تمكن من توقيع معاهدة مع النمسا عام ١٧٩١ ومع روسيا عام ١٧٩٢ ، التي كانت تعتبر العدو التقليدي للعثمانيين ، لكن شعور الروس بخطر الثورة الفرنسية وتأثير إنكلترا وبروسيا ، أدى هذا إلى وضع حد للصراع العثماني ولو بصورة مؤقتة ، وذلك وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلدين [51] .

وبطبيعة الحال أن روسيا كانت كغيرها من الدول الأوربية ، التي وقفت موقف معادي من المتغيرات التي طرأت على المجتمع فرنسي بصورة خاصة والأوربي بصورة عامة ، بعد الثورة الفرنسية ، إذ أعطت المبادئ الجديدة التي جاءت بها تلك الثورة : " الحرية ، الإخاء ، المساواة " ، نوع من الحافز الكبير لدى شعوب المنطقة التي عانت الأمرين من تسلط ديني ودنيوي ، بالنهوض على واقعها المرير الذي عاشته في تلك الحقبة . وهو أمر شغل كثيراً حكومة روسيا عن مواجهة العثمانيين في جبهات متعددة ، ومنها على وجه الخصوص في شرق أوروبا .

ثانياً : العلاقات الفرنسية - العثمانية ١٧٩٣ – ١٨٠٧ :

أن المشاكل الداخلية التي واجهت الدولة العثمانية في نهاية القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر [52] ، جعلت السلطان سليم الثالث يتردد في اتخاذ قرارٍ واضحٍ تجاه العلاقات مع فرنسا ، لأنه كان يدرك أن الاعتراف بالجمهورية الفرنسية بصورة رسمية سيؤدي ذلك إلى دخول العثمانيين في حرب مع روسيا ، التي كانت تعمل جاهدة على " عرقلة " أي تقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا ، إذ كانت روسيا تلوح باستخدام القوة العسكرية في حالة عقدها تحالف استراتيجي مع حكومة فرنسا الجديدة [53] .

وفي عام ١٧٩٤ طلب السفير الروسي بالدولة العثمانية من الباب العالي : بالسماح للسفن الروسية بالمرور عبر مضيق الدردنيل ، ودفع تكاليف الحرب التي خاضتها بلاده ضد العثمانيين [54] ، كما طالب بإبعاد كل من رعايا فرنسا وبولونيا عن الأراضي العثمانية ، وفي مجمل ردها على تلك المطالب : رفضت الدولة العثمانية مطالب الروس ، لأنها اعتبرت ذلك تدخلاً سافراً في شؤون البلاد

الداخلية ، وهو أمر دفعها إلى التوجه – مرة أخرى - نحو فرنسا ، في محاولة منها لكسب وقوفهم إلى جانبهم في أزمة علاقاتها مع روسيا [55] .

وبما أن الثورة الفرنسية كانت – بالنسبة لملوك أوروبا - تشكل خطراً كبيراً على معظم الأنظمة السياسية في بلدانهم . أحست فرنسا بالأخطار التي أحاطت بها من جراء ذلك ، فعمدت إلى إقامة علاقة صداقة وطيدة مع دول عدة ، من خلال إحياء السياسة الملكية في المشرق ، ومواصلة النشاط الدبلوماسي الذي مارسته فرنسا خلال العهد الملكي في توطيد علاقاتها مع الدولة العثمانية في المجالات كافة [56] . وفي الطرف الأخر ، كانت هناك رغبة من قبل العثمانيين لتوطيد وتعزيز علاقاتهم مع فرنسا وإعادة علاقات الصداقة والتعاون معها من خلال تجديد المعاهدات السابقة التي أبرمت بين البلدين خلال الحقبة الملكية [57] .

وعليه يمكننا القول ، بأن كانت للظروف السياسية والاقتصادية ، التي مرت على كل من الدولة العثمانية وفرنسا سبباً مباشراً ، الذي جعل البلدان يعيدان النظر في علاقاتهم الثنائية خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وأصبحوا على يقين بان التحالف بينهما ، مهم للبلدين للوقوف بوجه المخططات الخارجية والرامية إلى تقسيم بلدانهم والسيطرة عليها .

في ضوء ذلك باتت حكومة ألاستانه قريبةً جداً من الاعتراف بجمهورية فرنسا الجديدة ، والتي مكنت فرنسا من استعادة مكانتها ونفوذها التجاري في بلاد المشرق ، وبالرغم من أن الأخيرة أرادت أن يكون الاعتراف العثماني بحكومتها الجديدة مشروطاً ، بأن يكون لفرنسا دورُ واضح في إبداء وجهة نظرها تجاه سفراء الدول الأجنبية لدى الباب العالي [58] ، ألا أن العثمانيين كانوا مستعدين لتقديم أي تنازلات لفرنسا لاستعادة العلاقات بينهما [59] .

لم تقف العلاقات الجيدة التي كانت تربطه مع الباب العالي حائلاً أمام طموح نابليون بونابرت Napoléon Bonaparte I (١٧٩٦-١٨٢١) [60] ، الذي استغل حالة الضعف والتدهور التي كانت تمر بها الدولة العثمانية ، فزحفت قواته في عام ١٧٩٨ لاحتلال مصر [61] ، وعلى الرغم من أن هذا العمل جعل السلطان سليم الثالث يعيد النظر في سياسته إزاء حكومة فرنسا ، ألا أنه كان " متردداً " بعض الشئ في قطع علاقات بلاده معها ، لاسيما وانه كان يخشى – في هذا الوقت بالتحديد - من تكالب الدول الأوربية ضده ، التي كانت تسعى جاهدة لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية [62] .

وفي غضون ذلك أرادت فرنسا تبرير غزوها لمصر بالقول : بأنها أرسلت قواتها بهدف ضرب الممالك المصرية التي ألحقت الضرر في التجارة الفرنسية . وبالتأكيد لم تقتنع الحكومة العثمانية بتلك التبريرات ، فعمدت على الإسراع في الدخول بتحالف مع كل من بريطانيا وروسيا. [63]

في نهاية المطاف اجبر العثمانيون على خوض الحرب ضد فرنسا ، بهدف المحافظة وحماية ممتلكات الدولة العامة ، اذ دخل العثمانيون الحرب إلى جانب القوات الانكليزية بقيادة نيلسن Nelson's، الذي ألحق بالقوات العسكرية الفرنسية خسائر كبيرة في معركة أبي ألقير Battle of the Nile ، مما اضطر على أثرها نابليون إلى مغادرة الأراضي المصرية ، وحلت القوات العسكرية البريطانية محل القوات الفرنسية في مصر ، وهو أمر قد أثار حفيظة السلطان العثماني سليم الثالث، الذي عدّ الوجود البريطاني بأنه : " خطر كبير على الدولة العثمانية " [64] .

من السهولة علينا فهم الموقف الأنف الذكر للسلطان العثماني سليم الثالث ، الذي اعتبر ما حصل في مصر هو مجرد استبدال القوات العسكرية الفرنسية بأخرى بريطانية ، وهو في كلتا الحالتين يعتبر اعتداء صريح من جانب الدولتين على مصالح الدولة العثمانية في هذا البلد .

شجعت تلك التطورات ، الحكومة الفرنسية على فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الباب العالي ، ففي التاسع من تشرين الأول عام ١٨٠١ ، دارت مفاوضات بين سفيري فرنسا والدولة العثمانية ، والتي أسفرت عن عقدهما معاهدة ، تخلت بموجبها فرنسا عن مصر وأرسلت فرنسا سفيرها سيبيستياني Sepesteyani إلى الاستانه في العام نفسه للمصادقة على هذه المعاهدة ، إلا أن الدولة العثمانية رفضت التوقيع عليها ، لأنها على حد قولها: " لم تتأكد بعدُ من صدق نوايا الفرنسيين تجاه العثمانيين لاسيما بعد احتلال نابليون لمصر التي تعتبر من الولايات التابعة للدولة العثمانية " [65] .

في تلك الإثناء ، رأت الحكومة الفرنسية أن لا فائدة من استمرار صراعها مع انكلترا ، لان ذلك يؤدي بطبيعة الحال الى فقدانها الكثير من مصالحها في أوروبا ، وفي الطرف الأخر شعرت بريطانيا بأن استمرار الحرب مع فرنسا لن يسمح لها بكسب شيء جديد ، دفعت تلك العوامل حكومتي باريس ولندن لعقد صلح أميان عام ١٨٠٢ [66] ، الذي استطاعت فرنسا من خلاله إعادة علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الدولة العثمانية [67] .

طلب السلطان سليم الثالث من فرنسا أن تدعم مشروعه الإصلاحي في المجال العسكري والاقتصادي . فأرسل إلى حكومتها برسالة رسمية ، طلب فيها منهم : إرسال ضباط فرنسيين يشرفون على تدريب القوات العسكرية العثمانية ، وتزويدها بالخبرات العسكرية التي كانت تحتاجها الدولة العثمانية ، وفتح هذا التعاون العسكري الباب على مصراعيه لتوقيع معاهدة تعاون عسكري بين البلدين [68] .

أبدت الحكومة الفرنسية اهتمام كبير لتقديم المساعدة والعون للدولة العثمانية ، وذلك بهدف حماية مصالحها في المنطقة ، لذا كلفت سفيرها في الاستانه ، على تقديم المساعدات التي تحتاجها الدولة العثمانية في عملية الإصلاح التي تبناها السلطان سليم الثالث ، ولتسهيل تلك المهمة ، وضعت تحت تصرفه عدد من

الضباط الفرنسيين ، الذين دخلوا في محادثات مع الجانب العثماني لتقييم حجم المساعدات التي من الممكن أن تقدمها فرنسا لهم في كل المجالات لاسيما المجال العسكري[69] .

وبفضل الدعم الفرنسي ، قام السلطان سليم الثالث بفتح عدة مدارس للهندسة العسكرية والمدرسة البحرية وزوّدها بالمعدات اللازمة ، وبأشراف مباشر من قبل ضباط ومدربون فرنسيون ، اذ كان الطلاب يتلقون العلوم العسكرية في هذه المدارس لمدة أربع سنوات ، حيث يدرسون الرياضيات والجبر والهندسة ويتعلمون اللغتين الفرنسية والعربية ، كما فتح السلطان سليم الثالث عدة ورش لصناعة السفن ، التي كانت تضاهي السفن الفرنسية بحيث ساهمت هذه الصناعات على إنعاش القوة البحرية العثمانية [70] .

وازدهرت – خلال تلك الحقبة - حركة الترجمة ، إذ ترجمت العديد من الكتب العلمية والعسكرية من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية ، إذ تم إنشاء مكتبة كبيرة ضمت عدد كبير من الكتب والموسوعات والمؤلفات الفرنسية حول فنون الحرب. وعليه كان الدور الفرنسي واضحاً في عملية الإصلاح ، التي تبنتها الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث بما يخدم مصلحة فرنسا [71] .

في سياق متصل ، حاول الفرنسيون نشر أفكار الثورة الفرنسية في الأراضي العثمانية ، ، اذ كانوا يوزعون بعض البيانات والمنشورات الخاصة بتلك الثورة ، في أرجاء ولايات الدولة العثمانية كافة ، ولم يكتفوا بذلك ، بل كانوا يحتفلون بعيد الثورة الفرنسية في إلاستانه ، ويشرحون من خلالها للناس مبادئ ثورتهم ، وهذا مما ثار مخاوف الباب العالي[72] . كما كان للسفارة الفرنسية دوراً بارزاً في نشر مبادئ وتعاليم الثورة الفرنسية من خلال تبنيها عملية طباعة الكتب باللغتين العربية والفرنسية ، وعملت على تشكيل نوادٍ وجمعيات ثقافية في العاصمة العثمانية ، بهدف تعريف المجتمع العثماني بأفكار الثورة الفرنسية [73] .

نخلص للقول ، ان منذ تأسيس العلاقات العثمانية – الفرنسية في القرن السادس عشر من خلال معاهدة ١٥٣٥، مروراً بالقرن السابع عشر ومعاهدة ١٦٠٤ ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨. مرت العلاقات بين البلدين بمنعطفات عدة ، نتيجة لبعض العوامل منها ، أولاً : الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت على كل بلد منهما ، ثانياً : المتغيرات التي طرأت على الساحة الأوربية والعالم . ثالثاً : وهو الأهم بالنسبة لنا، تأثير بعض البلدان الأوربية، ومنها على وجه الخصوص روسيا في العلاقات بين البلدين . وهو مما يجعلنا نتسائل ، كيف كان موقف الحكومة الروسية من كل التطورات الحاصلة في العلاقات مابين الدولة العثمانية وفرنسا ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة علية في الصفحات اللاحقة من هذا البحث .

المبحث الثاني : الموقف الروسي من العلاقات العثمانية - الفرنسية حتى عام ١٨٥٦م

تقديم :

من الصعوبة بمكان ، فهم حقيقة الموقف الروسي تجاه العلاقات العثمانية – الفرنسية للحقبة مابين ١٥٣٥- ١٨٥٦ ، دون الخوض في دراسة تفاصيل العلاقات الروسية - العثمانية من جهة ، والعلاقات الروسية - الفرنسية من جهة أخرى . لان حكومات الدول الثلاث قد أثرت وتأثرت في طبيعة العلاقات فيما بينها ، بحسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة أولاً ، ونتيجة الظروف الآنية التي مرت - عشية تلك الحقبة - على القارة ثانياً . وبطبيعة الحال ، هذا أمر يجعلنا نخرج عن خطة البحث ، التي اعتمدنا في تقسيمها على التسلسل الزمني للإحداث ، لكي يتسنى للباحثين معرفة أصول موقف حكومة روسيا من العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا .

أولاً : العلاقات الروسية – العثمانية ١٥٠٠- ١٧٩٦ :

أن تاريخ العلاقات العثمانية – الروسية ، هو تاريخ الصراع الديني الاقتصادي والاستراتيجي للوصول إلى البحر الأسود والممرات المائية لمضيقي البسفور والدردنيل ، وان هدف روسيا من ذلك الصراع هو : الاستيلاء على القسطنطينية لأهميتها الدينية والثقافية والاقتصادية ، وسيطرتها على الممرات التجارية للدولة العثمانية ، كان الحافز لتأمين التجارة الروسية مع الشرق [74] .

وبعد فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح [75] عام ١٤٥٣ ، بدأت الدولة العثمانية بالتوسع نحو السواحل الشمالية للبحر الأسود ، الأمر الذي احدث " ذعراً وخوفاً " كبيراً لدى الروس ، الذين كانوا يرغبون بالتوسع جنوباً نحو القسطنطينية - التي كانت تعد اكبر المراكز الدينية للمسيح الارثوذكس - وصولاً إلى مياه الخليج العربي وأفريقيا والهند [76] .

كانت أولى بوادر العلاقات العثمانية – الروسية في عام ١٤٦١ ، لكنها لم ترتقِ إلى مستوى السفراء بل اقتصرت على التبادل التجاري بين البلدين ، الذي استمر حتى عام ١٤٩٢ عندما وصل أول سفير روسي إلى الدولة العثمانية ، بهدف الحصول على امتيازات وتسهيلات تجارية من العثمانيين للتجار الروس [77] .

وبالفعل حصل الروس في عام ١٤٩٧ ، على امتيازات تجارية من العثمانيين ، كان أهمها : السماح للتجار الروس بالقيام بعمليات المتاجرة والتبادل التجاري ضمن الأراضي العثمانية ، غير

مدركين للخطر الكبير الذي كان من الممكن أن يهدد الممتلكات العثمانية في حوض البحر الأسود ، ففي عام ١٥٤٧ ضم الروس كل من : الفولغا والقوقاز إلى أراضي الإمبراطورية الروسية ، وعملوا كذلك على أيجاد حلفاء لهم فيها ، لتكون ذريعة يستطيعون من خلالها من التدخل في تلك المناطق [78] .

وجه العثمانيون اهتمامهم إلى استرجاع ما يمكن استرجاعه من الأراضي ، التي سيطرت عليها القوات الروسية في القوقاز، لضمان امن البحر الأسود ، إلاَّ أنهم فشلوا في تحقيق ذلك الهدف ، بعد تحالف روسيا مع إيران في عام ١٥٦٨ ضد الدولة العثمانية ، وبتأييد من قبل البابا غريغوري الثالث عشر [79] ، وعلى الرغم من مباركة الأخير لهذا التحالف ، إلاَّ أن قياصرة روسيا كانوا يدركون أنهم في هذه المرحلة غير قادرين على الاستمرار في مواجهة العثمانيين عسكرياً ، وعليه عملوا على تبني الطرق الدبلوماسية لحل معظم المشاكل العالقة معهم ، بهدف المحافظة على الأراضي التي حصلوا عليها في المناطق المذكورة انفاً [80] .

أما في الجانب الأخر. فقد كان هناك إصرار كبير من قبل العثمانيين على إعادة القرم [81] وبلاد الشركس [82] والقوقاز إلى حظيرة دولتهم ، حيث طالبوا الروس بالانسحاب من تلك المناطق وفتح الطريق التجاري الممتد من أسيا الوسطى إلى القرم ، إلاَّ أن تلك المطالب لم تتحقق لسببين ، الأول : رفض الروس لكل تلك المطالب، ثانياً : انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع بلدان أوربية عدة في البحر المتوسط ، فعلى الرغم من سيطرتها على قبرص في عام ١٥٧٠ ، إلاَّ أن الأسطول العثماني تعرض لهزيمة كبيرة في معركة ليبانتو عام ١٥٧١ ، وفقدت اثر ذلك العديد من الأراضي والممتلك [83] .

وشهدت الإمبراطورية الروسية منذ وفاة القيصر ايفان الرهيب عام ١٥٨٤ حالة من الفوضى والاضطرابات عمت أنحاء البلاد استمرت حتى اعتلاء القيصر بيتر كرسي الحكم عام ١٦٨٩ ، الذي تمكن فور تسلمه زمام الأمور ، من إعادة الأمن والاستقرار في ربوع بلاده ، وقام بإصلاحات كثيرة في مختلف المجالات ، والتي أراد من خلالها وضع حجر الأساس لبناء دولة روسية على وفق طراز" بنيوي حديث" ، لكي تظهر كقوة كبرى في أوروبا [84] .

وبعد قيام القيصر بإصلاحات عدة في مجالات " الهندسة العسكرية ، الملاحة ، صناعة السفن ، أراد خوض غمار الحرب مع دولة العثمانية ، رغبة منه في فرض سيطرة بلاده على ميناء أرزوف ، وعلى الرغم من تحالفه مع هولندا ضد العثمانيين ، إلاَّ ان قواته تكبدت هزيمة كبيرة في أخر المعارك التي دارت بين الطرفين عام ١٧٠٠ ، قد يكون من أسبابها : كانت روسيا تحارب جبهتين في وقت واحد ،

فبالإضافة إلى حربها مع الدولة العثمانية ، كانت قبل ذلك منشغلة بحربها مع السويد ، وفي الوقت الذي أخفقت فيه القوات الروسية من ألحاق الهزيمة بالقوات العثمانية ، نجحت في دحر القوات السويدية وعقدت معها معاهدة نيشاد عام ١٧٢١ ، إذ سيطرت بموجبها على مدن عدة منها : ليفونيا، استونيا وصولاً إلى بحر البلطيق [85] .

ومما لاشك فيه ، أن القوات العثمانية كانت أكثر عدة وعدد من القوات السويدية ، التي فشلت في وقف زحف القوات الروسية صوب مدنها خلال تلك الحقبة .

بعد وفاة القيصر بيتر عام ١٧٢٥ ، اعتلت زوجته كاترين الأولى عرش البلاد ، وبسبب سنوات حكمها القصيرة ، لم تستطع من تحسين أوضاع البلاد التي كانت تشهد آنذاك حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وبعد اعتلاء الملكة اليزابيث العرش تمكنت من توطيد الأمن والاستقرار، وقامت بإصلاحات داخلية عدة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أما على الصعيد الخارجي فأرادت تعزيز دور بلادها في المنطقة من خلال دخولها في تحالفات عسكرية مع بعض الدول الأوربية ضد الدولة العثمانية ، سعياً منها للوصول الى المياه الدافئة عبر مضيق البسفور والدردنيل ، واستمرت في سياستها تلك حتى وفاتها عام ١٧٦٢ [86] .

سارت كاترين الثانية (١٧٢٩-١٧٩٦) [87] على نفس سياسة القياصرة الذين سبقوها في أدارة شؤون الإمبراطورية الروسية ، من خلال اعتماده على سياسة التوسع الخارجي على حساب الدولة العثمانية ، فتقدمت روسيا بطلب الى الباب العالي أرادت من خلاله ، أولاً: حصول سفنها على حرية الملاحة في البحر الأسود ، ثانياً: حق روسيا في حماية المسيح الارثدوكس في جميع ولايات الدولة العثمانية [88] .

ولا ريب ، أن طلب الروسي أعلاه ، كان يحمل في ثناياه تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، وهو بالتأكيد أمر مرفوض من قبل الباب العالي .

ففي عام ١٧٣٥ وقعت حرب بين القوات العثمانية والقوات الروسية أنتهت بعقد صلح بلغراد في الثامن عشر من تشرين الاول ١٧٣٩، والذي أستولت روسيا بموجبه على آزوف من دون أن يكون لها الحق في إقامة التحصينات فيه، كما تعهدت روسيا بعدم مرور السفن الحربية أو التجارية في البحر الاسود أو بحر آزوف [89] .

أعطت التطورات المذكورة سلفاً ، مبرراً لكاترين الثانية لخوض بلادها حرباً جديدةً مع الدولة العثمانية في عام ١٧٧٤ ، والتي انتهت بهزيمة القوات العثمانية ، التي طلبت - على أثرها - عقد

معاهدة سلام مع روسيا في نفس العام عرفت بمعاهدة كنج كينارجي kainj – kainarji ، إذ حصلت روسيا بموجبها على بعض الامتيازات التي كان أهمها :

١- حق حماية المسح الارثودكس في الأراضي العثمانية كافة من أي خطر يهددهم .

٢- حصولها على الشاطئ الشمالي من البحر الأسود ، الذي يُعد من المنافذ التجارية المهمة للتجارة الروسية مع الشرق [90] .

من النتائج المهمة التي ترتبت على المعاهدة أعلاه ، الإعلان عن استقلال القرم عن الدولة العثمانية بعدما كان جزأً لا يتجزأ من أراضيها ، وهو ما شكل حافزاً قوياً عند كاترين الثانية للتدخل في الشؤون الداخلية للقرم ، من خلال افتعالها الفتن والاضطرابات ، لتكون ذريعة قوية للقيام بعمل عسكري لضمها إلى الأراضي الروسية بشكل نهائي [91] .

بعد ضم الروس القرم إلى أراضيها بشكل رسمي عام ١٧٨٣ ، لم تتخذ الدولة العثمانية أي أجراء عسكري بشأن ذلك الاعتداء لعدة اعتبارات قد يكون أهمها ، الاعتبار الأول : لم تكن الدولة العثمانية – على وفق ما تملكه من إمكانيات عسكرية – قادرة على مواجهة روسيا ، الاعتبار الثاني : ظهور بوادر انحلال الدولة العثمانية في جميع مؤسساتها ، أما الاعتبار الثالث : لم يكن للدول العثمانية أي حلفاء يقفون معها ضد روسيا باستثناء فرنسا ، التي كانت هي الأخرى تخشى مساعدة العثمانيين ، لان ذلك سيعطي الروس ذريعة للدخول إلى الأراضي الفرنسية ، وهو أمر قد يعرض الامتيازات والمصالح الفرنسية في الدولة العثمانية لخطر كبير [92] .

ونستشف من خلال ما تقدم ، أن الفرنسيين – الذين كانوا أخر حلفاء الدولة العثمانية في أوروبا - قد امتنعوا من تقديم أي دعم عسكري أو لوجستي يمكنهم من الوقوف بوجه أطماع الروس في الدولة العثمانية ، التي بدأ الضعف ينتاب جميع مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية . قد يكون ذلك لأسباب عدة ، أولها : خوف فرنسا من ان تؤدي مساعدتها للعثمانيين اندلاع حرباً طويلة في أوروبا تكون هي السبب الرئيس فيها ، والثاني : الأوضاع الداخلية المضطربة التي شهدتها فرنسا قبيل الثورة الفرنسية [93] ، ويمكن إضافة سبب ثالث : أصبح ميزان القوى في أوروبا يميل لصالح الروس خلال هذه الحقبة من الزمن ، وهو أمر جعل الفرنسيين يتجنبون أي مواجهة مباشرة مع القوات الروسية .

وبتخلي الفرنسيين عن حلفائهم في الدولة العثمانية ، اضطرت الأخيرة على الاعتراف " رسمياً " بسيادة روسيا على شبة جزيرة القرم ، ووافقت على فتح سفارة فيها ، رغبة منها في فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين ، إلاَّ أن السفير العثماني ما أن وصل إلى القرم حتى قام " بتفنيد"

جميع المعاهدات المبرمة سابقاً مع روسيا ، ودعا حكومة بلاده على اتخاذ إجراءات مستعجلة الإرجاع جميع الأقاليم التي استقطعتها الإمبراطورية الروسية – بما فيها القرم - إلى حظيرة الدولة العثمانية [94] .

بعد الوصول إلى مسامع الحكومة الروسية تلك التصريحات ، أقدمت على طرد السفير العثماني في القرم ، مما زادت من حدة التوترات بين البلدين ، حتى وصلت إلى شن حرب جديدة امتدت مابين ١٧٨٧- ١٧٩٠ ، وانتهت بعقد توقيع معاهدة جاسي ، التي حصلت بموجبها روسيا على تأكيد اعتراف الدولة العثمانية بسيادة روسيا على شبه جزيرة القرم ، وبالمقابل أوقفت هذه المعاهدة تقدم القوات الروسية إلى داخل الأراضي العثمانية [95] .

أن المشاكل الداخلية التي واجهت الدولة العثمانية إزاء ما تقدم [96] ، جعلت السلطان سليم الثالث يتردد في اتخاذ قراراً واضحاً تجاه العلاقات مع فرنسا ، لأنه كان يدرك أن الاعتراف بالجمهورية الفرنسية بصورة رسمية سيؤدي ذلك إلى دخول العثمانيين في حرب مع روسيا ، التي كانت تعمل جاهدة على " عرقلة " أي تقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا ، إذ كانت روسيا تلوح باستخدام القوة العسكرية في حالة عقدها تحالف استراتيجي مع حكومة فرنسا الجديدة [97] .

وفي عام ١٧٩٤ طلب السفير الروسي بالدولة العثمانية من الباب العالي : بالسماح للسفن الروسية بالمرور عبر مضيق الدردنيل ، ودفع تكاليف الحرب التي خاضتها بلاده ضد العثمانيين [98] ، كما طالب بإبعاد كل من رعايا فرنسا وبولونيا عن الأراضي العثمانية ، وفي مجمل ردها على تلك المطالب : رفضت الدولة العثمانية مطالب الروس ، لأنها اعتبرت ذلك تدخلاً صريحاً في شؤون البلاد الداخلية ، وهو أمر دفعها إلى التوجه – مرة أخرى - نحو فرنسا ، في محاولة منها لكسب وقوفهم إلى جانبهم في أزمة علاقاتها مع روسيا[99] .

أعطى موقف الباب العالي ، دافع كبير للحكومة الروسية في تحقيق أهدافها السابقة والمتمثلة في توسيع رقعة أراضي الإمبراطورية الروسية على حساب الدولة العثمانية . فأقدمت كاترين الثانية عام ١٧٩٥ على تجهيز حملة عسكرية كبيرة الاحتلال المضايق المائية للدولة العثمانية في مضيقي البسفور والدردنيل ، ألا أن وفاتها بعد عام من التاريخ أعلاه حال دون تحقيق ذلك المشروع ، وبذلك وضعت وفاتها حداً للسياسة التوسع الروسي تجاه الدولة العثمانية ولو لحقبة قصيرة من الزمن [100] .

ويمكن القول ، أن للشخصية القوية التي تتمتع بها كاترين الثانية ، دوراً مهماً في تحقيق روسيا العديد من المكاسب على المستوى الخارجية . فمن خلال الحروب التي خاضتها حصراً مع الدولة العثمانية استطاعت من توسيع حدود بلادها الجغرافية تجاه الغرب والجنوب ، اذ امتلكت مناطق نفوذ لها في البحر الأسود وبحر البلطيق وصولاً إلى المياه الدافئة ، كما تمكنت من تعزيز

علاقات بلاده التجارية مع اغلب الدول الأوربية ، ناهيك عن نجاحها في الحصول على حق حماية المسيح الارثودكس من الخطر الذي يهددهم في الأراضي العثمانية . التي سعت من خلال تطبيع علاقاتها مع فرنسا أبعاد الخطر الروسي عن أراضيها ولو بشكل مؤقت .

ثانيا : العلاقات الروسية - الفرنسية ١٧٩٧ - ١٨٥٦ :

عصفت الانتصارات التي حققها نابليون ، بميزان القوى ومبدأ التوازن الدولي في القارة الأوربية، اذ كان لهذه الانتصارات أصداء واسعة في إسطنبول ، فأصبح للنفوذ الفرنسي لدى الباب العالي الصدارة على نفوذ بقية الدول الأخرى ، التي كانت لديها امتيازات في الدولة العثمانية ، فقد تضاءل نفوذ روسيا لدى العثمانيين- لحدٍ كبيرٍ- حتى لم تعد اتصالات السفير الروسي إيتالينسكي Itatinsky أي أهمية تذكر لدى الباب العالي ، بل أخذت فرنسا تنافس روسيا بحقها في مرور قواتها عبر مضيقي البسفور والدردنيل ، خاصة بعد أن فرضت فرنسا سيطرتها على إيطاليا ، وهو أمر شجع السلطات العثمانية على إلغاء جميع الامتيازات التي كانت ممنوحة للحركة التجارية للبضائع الروسية المتوجهة للأراضي العثمانية [101].

دفعت هذه الحادثة السفير بريطانيا شارلس أربتون Charles Arbuthn ، بالتدخل لدى الباب العالي لإعادة النظر في قرارها القاضي بإلغاء الامتيازات والتسهيلات المقدمة للبضائع الروسية الداخلة للدولة العثمانية ، إلا أن ذلك التدخل لم يجد نفعاً بسبب حالة الفتور التي اعترت العلاقات البريطانية- العثمانية خلال هذه الحقبة ، بسبب تفوق فرنسا في توطيد علاقاتها مع العثمانيين مما انعكس سلباً على مجمل علاقات الدول الأوربية مع الدولة العثمانية ، إذ نجحت الدبلوماسية الفرنسية بتحديد نشاط كل من روسيا وبريطانيا في الدولة العثمانية ، وتفرد فرنسا بالقسم الأكبر من الامتيازات الاقتصادية التي كانت تسعى للحصول عليها من الباب العالي [102].

ومن الملاحظ ، أن أراضي الدولة العثمانية قد أصبحت - خلال تلك الحقبة من تاريخ أوروبا - ساحة منافسة حقيقية بين الدول الأوربية الكبرى للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية من الباب العالي .

وصل السفير الفرنسي سباستياني Sebastiani في عام ١٨٠٦ إلى إسطنبول ، حيث حظي باستقبال رسمي حافل - غير مسبوق - من قبل الباب العالي ، وقدم سفير فرنسا مذكرة للدولة العثمانية يطلب فيها تطبيق بعض النقاط التي كان أهمها : إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل بوجه السفن الروسية ، وأكد بأن عدم تنفيذ هذا الطلب يعتبر عملاً عدائياً موجهاً ضد فرنسا ،

ولهذا فإن القوات الفرنسية المرابطة في إيطاليا سوف تجتاز الأقاليم العثمانية لمهاجمة روسيا . وتضمنت تلك المذكرة :أن أي تحالف تقوم به الدولة العثمانية مع أعداء فرنسا يعتبر تحالفاً موجهاً ضد فرنسا بالدرجة الأساس ، وعليه أن بلاده ستكون مضطرة لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تتماشى مع مصالحها في المياه الدافئة ، وبالنهاية طمأن الباب العالي بالقول : " أن القوات الفرنسية المتواجدة في دلماشيا هي قوات للدفاع من محاولات تدخل روسيا في الدولة العثمانية " [103].

يبدو، ان لتأزم العلاقات بين فرنسا وروسيا ، هو الذي دفع السفير الفرنسي الى تقديم مذكرة للباب العالي تحثه على عرقلة مرور القوات الروسية عبر البسفور والدردنيل ، دون الخوف من ردة فعلها ، لان قوات بلاده سوف تصد أي هجمة روسية تستهدف الأراضي العثمانية .

ونظراً لتأثير النفوذ الفرنسي الكبير على معالم السياسة الخارجية للدولة العثمانية ، قامت الأخيرة في ١٤ تشرين الثاني ١٨٠٦ بإلغاء معاهدة التحالف الدفاعي الموقعة مع روسيا ، ومن المبادئ المجمع عليها في القانون الدولي أن إلغاء المعاهدة من طرف واحد أمر غير جائز، لا سيما أن المعاهدة لا تخول أطرافها القيام بذلك مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث يجعل الدول في حل من تنفيذ التزاماتها الدولية متى ما شاءت. هذا الإجراء الدبلوماسي من جانب العثمانيين ما هو إلا مقدمة لقطع العلاقات بينهما وبين كل من روسيا وبريطانيا [104].

ومن المسلم به ، أن الإجراءات التي أقدمت عليها الدولة العثمانية أنفاً ، كان بتشجيع من فرنسا، التي حاولت أن تقنع الباب العالي بأن بنود هذه المعاهدة تتعارض مع سياسته الرامية في بسط سيطرته - بشكل كامل - على المضايق والبحر الأسود .

قدمت كل من بريطانيا وروسيا مذكرة احتجاج للباب العالي حول الإجراءات التي اتبعتها الدولة العثمانية تجاه روسيا وبريطانيا من خلال تحالفها مع فرنسا ، وورد في مذكرة الاحتجاج تلك : أن تقوم الدولة العثمانية بقطع علاقاتها مع فرنسا ، ومغادرة سفيرها الأراضي العثمانية ، وحثت الباب العالي على أتباع سياسة جديدة تقوم على أساس التعاون ودعم العلاقات بين كل من روسيا وبريطانيا والدولة العثمانية ، وحذرته بالقول : " إذا رفض الباب العالي هذه المطالب فهذا يعني أن حكومة إسطنبول ماضية في تعاونها مع فرنسا ، وعلى هذا الأساس سوف تتحالف بريطانيا مع روسيا لمواجهة الخطر العثماني الفرنسي الذي يهدد مصالح بريطانيا في المياه الدافئة " [105] .

التجأت الدولة العثمانية إلى فرنسا الاحتواء خلافاتها مع روسيا ، اذ زادت ثقة الباب العالي بحكومة فرنسا الجديدة ، لعدة عوامل ، أولها : شهدت العلاقات الفرنسية – الروسية – عشية هذه الحقبة - إنفراجاً واضحاً على الأصعدة كافة ، حيث دخل نابليون مفاوضات مع قيصر روسيا وعقد معه معاهدة

تلست Tilistعام ١٨٠٧ [106] ، التي مثلت ذروة قوة نابليون ، ثانيها: تمكن نابليون من تحقيق انتصارات عسكرية مهمة في أوروبا منها : هزيمة الإمبراطورية النمساوية ، ثالثها : استطاعت فرنسا فرض حاصراً اقتصادياً على إنكلترا ، إذ منعت – من خلاله - دخول السلع والمنتجات الإنكليزية إلى أوروبا [107] .

كل تلك العوامل شجعت السلطان سليم الثالث على تطبيع علاقات بلاده مع فرنسا ، وتجديد التحالف الثنائي معها ، لأنه كان على دراية تامة بأنه من خلال هذه الخطوة سوف يضرب عصفورين بحجر واحد ، فمن جهة سوف يفشل مساعي وجهود كل من روسيا وبريطانيا على إشعال الحرب بين فرنسا والدولة العثمانية [108] . ومن جهة أخرى يستغل تلك العلاقات ، في الاستفادة من الخبرات الفرنسية في تطوير قدرات بلاده السياسية والاقتصادية والعسكرية [109] .

ولكن ، بعد عام ١٨٠٧ كثرت أخطاء نابليون ، لا سيما في سياسته الخارجية المتعلقة بالحروب التي خاضتها فرنسا في القارة الأوربية. فبعد احتلاله اسبانيا تعرضت قواته إلى هزيمة ساحقة في معركة بايلين ، التي انتهت باستسلام بلاده ، وتناقلت الى مسامع أوروبا في تلك الإثناء أنباء تلك الهزيمة ، بحيث حفزت الشعوب الأوربية - التي كانت ترزح تحت حكم نابليون - للقيام بالثورة ضد حكم الفرنسيين ، مما وضعت حكومة فرنسا في موقف حرج ، إذ فتحت جبهة جديدة في جنوب فرنسا ، من خلال خوضها معركة أوجرام مع النمسا في عام ١٨٠٩ ، التي انتصر بها نابليون بصعوبة بالغة [110] .

وفي سياق متصل ، وبما أن نابليون كان يدرك أهمية موقع الاستانه والقسطنطينية ، كحاجز في وجه مطامع روسيا نحو البحر المتوسط من جهة ، وكعامل أساسي في استمرار بقاء الدولة العثمانية كندٍ في مواجهة التوسع الروسي من جهة أخرى. فقد أمر في عام ١٨١٢ قواته- وبمساعدة من قبل قوات إيطالية وألمانية- بالزحف نحو قلب روسيا ، وإزاء تراجع قوات الأخيرة أمام القوات الفرنسية وحلفائها ، لم يخوض الطرفين أي معركة حاسمة ، وبالرغم من تمكن تلك القوات من الوصول إلى موسكو ، ألا أنها لم تلبث بها طويلاً ، وذلك بسبب الهجمات التي شنتها القوات الروسية ، التي تمكنت من قطع الإمدادات العسكرية عن القوات الفرنسية فألحقت هزيمة كبيرة بنابليون ، الذي عاد إلى قلب أوروبا والجيش الروسي يتعقبه ، فدبت تلك الهزيمة روح الحماس في حكومات أوروبية عدة ، التي توحدت لإعلان الحرب ضد فرنسا [111] .

على وفق الهزائم التي تعرضت لها فرنسا في جبهات عدة ، يبقى السؤال المطروح هو : هل تغير موقف الدولة العثمانية من الامتيازات الممنوحة للحكومة الفرنسية في أراضيها ؟ لم تشير المصادر عن وجود خلاف يستدعي معارضة الدولة العثمانية لأي مشروع فرنسي في أراضيها ، ربما يكون احد أسباب ذلك هو : نجاح الفرنسيين في أبعاد كل القوى المنافسة لها في الباب العالي ، وعلى وجه

الخصوص روسيا[112] . ولعدة عوامل أبرزها ، أولاً : أن ظهور أي قوة أوربية جديدة في ممتلكات الدولة العثمانية سيشكل خطراً حقيقياً على الامتيازات الفرنسية في الأراضي العثمانية ، وقد تمثل هذا الأمر برغبة روسيا في فرض سيطرتها على القسطنطينية والممرات المائية في البحر الأسود ، الذي تتمكن عبره الوصول إلى البحر المتوسط . وهو أمر يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة [113]. ثانياً : أرادت روسيا أن تكون لها قواعد عسكرية بنفس المستوى القواعد ، الذي كانت تملكه كل من فرنسا وبريطانيا على البحر المتوسط [114] . ثالثاً : كذلك أن فتح البحر المتوسط أمام التجارة الروسية أمر يزعج الصناع والتجار الفرنسيين والإنجليز بسبب الحواجز الجمركية التي كان يضعها القياصرة الروس ، لإنعاش الصناعة الروسية الناشئة ، ولضمان عدم منافسة البضائع والسلع الفرنسية والإنجليزية لها [115] .

ونستشف من ذلك ، أن في الوقت الذي وقفت فيه اغلب الدول الأوربية ضد فرنسا ، لاسيما بعد الهزائم التي تعرضت لها في المنطقة ، ألا أن الدولة العثمانية حافظت على المواثيق التي كانت تربطها مع فرنسا ، والتي منحت من خلالها العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية لحكومتها . وألغت - في الوقت نفسه - كل امتيازات روسيا في أراضيها .

وإذا فشلت روسيا في تأجيج الخلافات بين حكومة باريس والباب العالي ، فإنها بالمقابل نجحت - إلى حد ما – في أثارة باقي الدول الأوربية ضدهما ، مستغلين ظروف قمع العثمانيين للثورة في اليونان بمساعدة من الأسطول المصري بقيادة إبراهيم باشا ، واستطاع التحالف الأوربي – ما عدا فرنسا- من ألحاق الهزيمة في القوات العثمانية ، وإجبار سلطانهم محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٢٩) على توقيع معاهدة أدرنه عام ١٨٢٩ ، التي أهم ما جاء في بنودها هو: الإعلان عن استقلال اليونان [116] .

دفعت تلك التطورات ، قيصر روسيا نيقولا الثالث على تحقيق هدفه باقتسام أملاك الدولة العثمانية واستيلائه على المضايق ، الذي سوف يقيد من خلالها ، حركة كل من فرنسا وبريطانيا في البحر المتوسط ، وهي خطة تعني خوض بلاده حرباً مع الدولة العثمانية من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى [117] .

أذا كنا ندرك طبيعة أهداف القيصر الروسي في خوض حرب ضد الدولة العثمانية ، فما هي مبررات خوض بلاده حرباً مماثلةً مع كل من فرنسا وانكلترا ؟ كان نيقولا الثالث ينظر بعين " الحقد والحذر الشديد " من الإمبراطورية الفرنسية ، التي كانت تقوم بإثارة الأزمات لبلاده ، وتهدف إلى تقييد الأسطول الروسي فيما وراء المضايق في البحر المتوسط ، بالمقابل كان نابليون الثالث يدرك تماماً بأن قيصر روسيا " بات عدواً " لإنكلترا حكومةً وشعباً ، لذا كانت سياسته تهدف إلى توثيق التعاون مع

بريطانيا ، ليتمكن من خلالها تعزيز مكانة فرنسا في السياسة الدولية ، بما يسهم في الدفاع عن مصالحها أولاً وحماية خطوط المواصلات العالمية عبر الشرق الأدنى ثانياً [118] .

لم تقف الحكومة الروسية مكتوفة الأيدي إزاء انهيار مصالحها في المنطقة . فقد أعلنت الحرب على الدولة العثمانية ، عندما هاجمت ميناء سينوب العثماني عام ١٨٥٣ [119] . وبما أن روسيا بعد الحرب النابليونية[120] كانت مهتمة بزيادة حجم صادراتها من القمح إلى دول العالم عبر ميناء أوديسا، فأرادت السيطرة على ولايتين عثمانيتين في البلقان هما ولاشيا وملدافيا كانتا تنافسانها في تصدير كميات كبيرة من القمح ، وهو ما يفسح المجال أمامها لفرض وصاية روسية على أجزاء معينة من البلقان [121] .

كانت فرنسا تدرك المخاطر المترتبة على مصالحها من جراء ذلك الاعتداء ، فأرادت - بشتى الطرق - المحافظة على كيان الدولة العثمانية إزاء التوسع الروسي على حساب أراضيها ، لأنها كانت تشكل حاجزاً بين روسيا والبحر المتوسط ، ومما يزيد من خطورة روسيا على المصالح الفرنسية في البحر المتوسط ، أن البلقان كانت تتطلع لروسيا كحامية للسولاف وكقوة أوربية صليبية "هـ" موجهة ضد العثمانيين ، وهذا الميل الطبيعي من قبلهم تجاه الروس زاد – بالتأكيد - من كره فرنسا الشديد لأي نفوذ روسي يطل على البحر المتوسط ، وهذا أمر يتطلب عملاً كبيراً يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية ضدها [122].

في تلك الإثناء ، أراد قيصر الروسي نيقولا الأول (١٨٢٥- ١٨٥٥) استغلال حالة الفوضى والتدهور في الدولة العثمانية ، لعقد اتفاقية مع انكلترا تهدف إلى تقسيم أقاليم الدولة العثمانية ، التي وصفت آنذاك بـ: " برجل أوروبا المريض " ، ألا أنها رفضت العرض الروسي ، مؤكدةً على ضرورة التمسك بسياسة الحفاظ على توازن القوى الدولي . وعلى الرغم من رفض انكلترا ، إلاَّ أن هناك العديد من الدول ، التي أيدت الاقتراح الروسي لتقسيم الدولة العثمانية ، بهدف إنهاء حالة التنافس والصراع بينهما . وبخصوص ذلك كتب احد المؤلفين الفرنسيين كتابينَ حمل الأول عنوان : " النظام الأوربي إزاء روسيا وقضايا الشرق " أما الثاني : " تقسيم تركيا " ، ففي الأول : حذر فيه من خطر التوسع الروسي في المنطقة وخارج المنطقة ، وفي الثاني : اقترح وضع حل نهائي لمشكلة الدولة العثمانية من خلال اقتسامها بين الدول الأوربية الكبرى [123] .

وقفت جميع الدول الأوربية بوجه كل محاولات روسيا للسيطرة على أراضي الدولة العثمانية ، لاسيما التي تقع في الجزء الشرقي من القارة الأوربية. وبذلك أجبرت روسيا على خوض حرب القرم ضد كل من : الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا ، حيث استخدمت فيها كل الأساليب العسكرية

التقليدية ، التي تمكن من خلالها الحلفاء من نقل العمليات الحربية إلى داخل الأراضي الروسية وعند ميناء سياستبول بالتحديد ، وتمكنت تلك القوات - بعد ثلاثة أعوام من القتال المتواصل - من تحقيق النصر نهائي على روسيا مطلع عام ١٨٥٦ ، إذ تمكنت قوات الحلفاء من تحطيم الأسطول الروسي في سياستبول ، وفرض السيطرة البحرية الكاملة للحلفاء على البحر الأسود ، ونتيجة للخسائر الكبيرة التي تكبدتها من جراء تلك الحرب ، فضلت روسيا الاستسلام ، عوضاً عن مواصلة الحرب واستدراج جيوش الحلفاء إلى داخل الأراضي الروسية [124]

وتم التفاوض بين جميع الإطراف من أجل تحقيق السلام ، على أساس المطالب التالية : " إلغاء الحماية الروسية على أقاليم الدانوب ، رعاية عامة لأوروبا على مسيحي البلقان ، حرية الملاحة في الدانوب ، دخول الدولة العثمانية في المجموعة الأوربية " ، وبالنهاية وافقت روسيا على توقيع معاهدة السلام عام ١٨٥٦ [125] ، التي أجبرت الروس على الانسحاب من البلقان مع إعطائها بعض الامتيازات الدينية [126] ، ومن البنود الأخرى التي نصت عليها تلك المعاهدة :

١ – أصبح البحر الأسود منطقة محايدة مجردة من السلاح .

٢ – جعل مضايق البسفور والدردنيل مغلقة أمام السفن الأجنبية الحربية .

٣ – منح ولايتي لولاشيا وملدافيا حكماً ذاتياً وضم إليهما إقليم بسارابيا .

٤ – منح الصرب حكماً ذاتياً .

٥ – إعادة قارص للدولة العثمانية [127] .

ومما لاشك فيه ، أن الهزيمة التي تلقتها روسيا على يد الحلفاء في حرب القرم ، قد حجمت من دورها السياسي والاقتصادي- بل حتى الديني- ليس في الدولة العثمانية وحسب ، وإنما في العالم ككل ، وهو ما انعكس سلباً على قدرتها إزاء حل بعض المشكلات الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي واجهت القارة الأوربية . وبالمقابل أصبح لنابليون الثالث بعد حرب القرم مكانة دولية ، إذ شعر بأنه استعاد دوره في تحرير الشعوب من الاستبداد . لكن هذا الشعور بالنصر كان شعوراً مغلفاً بالأهداف والمصلحة العليا لفرنسا . ففي الواقع كانت تلك التوجهات هي بمثابة الوصاية الفرنسية على ممتلكات الدولة العثمانية ، وفتح أبوابها أمام التدخل الفرنسي – الإنجليزي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، مما جعلها عرضة لعدم احترام دول العالم ، وفقدت جراء سياستها تلك الكثير من أراضيها وممتلكاتها في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر.

الخاتمة :

استطاعت الدولة العثمانية حتى نهاية القرن السادس عشر أن تلعب دوراً سياسياً وعسكرياً مهماً على الساحة الأوربية والعربية على حد سواء ، معتمدة على ازدهار قوتها العسكرية ، فاستطاعت مدّ نفوذها إلى العديد من الأقاليم الأوربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا . استخدمت الدولة العثمانية تلك القوة لتوسيع رقعة الأراضي المفتوحة واستطاعت كذلك أن تدخل في أحلاف عسكرية أتاح لها أن تلعب دوراً خطيراً في ميزان القوى الأوربية ، وهذا ما حصل في التحالف مع فرنسا ، التي اعتقدت أن الدولة العثمانية هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تقود تحالفاً ينافس الإمبراطورية الرومانية بقيادة شارل الخامس ، الذي أحاط إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات .

من جانب أخر ، فإن التحالف الفرنسي – العثماني كان حجر الزاوية للسياسة العثمانية في مواجهة شارل الخامس ، الذي أكد مراراً : بأن هدفه القضاء على السلطة العثمانية ومدعوماً من البابوية ، بينما كان هدف العثمانيين : العمل على إبقاء أوروبا مقسمة ،للحيلولة دون شن حرب جديدة ضدها ، وكانت سياسة الامتيازات التي اعتمدها سليمان القانوني السبيل الأساس لتحقيق تلك السياسة . وبعد فشل العثمانيين في تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، لانشغال الأخيرة بالحروب الدينية ضد البروتستانت وتذبذب موقفها أمام ضغط البابوية والرأي العام الأوربي ، دفع بالعثمانيين في البحث عن حليف جديد لتحقيق أهدافهم فكانت إنكلترا ذلك الحليف الذي نجح في التصدي للهيمنة الأسبانية ، وقد اعتمدت الدولة العثمانية في توظيف هذه التحالفات على قوتها العسكرية والاقتصادية ، التي تعتبر الحافز الذي دفع مختلف الدول الأوربية بما فيها فرنسا وانكلترا لكسب ود السلطنة من أجل الحصول على امتيازات تجارية ، وفي الوقت ذاته أدركت تلك الدول أن الدولة العثمانية هي القوة العسكرية القادرة على حفظ التوازن الأوربي في مواجهة الأسبان .

كانت الثورة الفرنسية من أهم العوامل التي أثرت على طبيعة العلاقات العثمانية - الفرنسية وحتى على علاقات فرنسا مع الدول الأوربية التي باتت تخشى الثورة ومبادئها ، خاصة بعدما حاول الجمهوريون نشرها خارج حدود فرنسا ، هذه العوامل جعلت فرنسا تعيش أزمة داخلية مقابل قيام تحالف أوربي ضدها ، لذلك سعت حكومة الإدارة إلى التقرب من الدولة العثمانية لضمان بقائها على الحياد . وعلى الرغم من ان سليم الثالث اتخذ جانب الحياد ، الا انه رفض الاعتراف بالجمهورية الفرنسية ، التي ما انفكت تعمل جاهدة لتوطيد علاقاتها مع العثمانيين ،

وعلى الرغم من ،ان لنابليون دور بارز في رسم معالم السياسة الخارجية لفرنسا خلال تلك الحقبة ، ألا أن غزوه لمصر عام ١٧٩٨ ، قد أثر سلباً على علاقته مع الدولة العثمانية ، ولكن بعد خروج نابليون من مصر أدرك السلطان سليم الثالث حالة الضعف التي كانت تمر بها البلاد ، فرأى أنه لابد من التحالف مع فرنسا لأنه وجد أن الدول الأوربية أقوى بكثير من قدرات بلده .

لم تقتصر العلاقات الفرنسية العثمانية على الجانب الاقتصادية فقط بل توسعت في عهد السلطان سليم الثالث لتشمل الجوانب الثقافية والعسكرية والعلمية ، إذ بدا التأثير الفرنسي واضحاً في كل مفاصل الدولة العثمانية . وعلى الرغم من محاولات الإصلاح التي قام بها سليم الثالث إلا أن العلاقات الفرنسية العثمانية لم تستمر بالوتيرة نفسها ، لعدة أسباب منها : اولاً : حالة الضعف التي مرت بها الدولة العثمانية . ثانياً : السياسة التي اعتمدتها روسيا ضد محاولات التقارب والتحالف العثماني الفرنسي ، اذ ان روسيا كانت تدرك الخطر الكبير المنبثق عن ذلك التحالف ، الذي يؤثر بصورة مباشرة على مصالح وامتيازات روسيا في المضايق والبحر المتوسط ، ويعطي لفرنسا حرية الحركة التجارية في المنافذ البحرية للدولة العثمانية .

أسهمت الامتيازات الأجنبية في تدهور السلطة العثمانية ، ولعل ما شهدته من قوة ثم تدهور سريع ، ما هو إلا خير دليل على ذلك ، فالسلطة العثمانية التي استخدمت الامتيازات الأجنبية في حقبة قوتها كأداة لتحجيم القوى الأوربية من خلال المناورة بالمصالح الاقتصادية المتضاربة لبعض الأطراف الأوربية المتنافسة من أجل تدعيم مركزها السياسي والعسكري والاقتصادي في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، سرعان ما ظهرت تداعياتها السلبية خلال القرن الثامن عشر، وكانت تلك السياسة أداة مهمة في التبعية العثمانية للقوى الأوربية ، ونستطيع القول إن العلاقات العثمانية الفرنسية لم تسر وفق تيار ثابت بل شهدت فترات حياد وحروب وصلح وتحالف بما يتماشى مع مصالحها السياسية والاقتصادية من جهة وموقف روسيا من تلك العلاقات من جهة أخرى .

الهوامش

(١) الدولة العثمانية : يعتبر عثمان بن أرطغرل المؤسس الحقيقي للدولة العثمانية ، التي امتد عمرها للحقبة ما بين ١٢٨١- ١٩٢٤ ، وبلغ عدد سلطانها " ٣٨ " . وللمزيد من التفاصيل ، ينظر: محمد فؤاد كوبرلي ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة : احمد السعيد سلمان ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٢) إدريس الناصر، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٩ – ٩٠ .

(٣) بايزيد الثاني : وهو السلطان الثامن من سلاطين الدولة العثمانية، حكم بين عامي ١٤٨١-١٥١٢. وهو ابن السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية . وكان في أثناء حكم أبيه، حاكماً على "أماسية" في آسيا الصغرى. واشترك آنذاك مع والده ، في محاربة أوزون حسن سلطان دولة الآق قوينلو، سنة ١٤٧٣. للمزيد عنه ، ينظر: الموسوعة العربية ، نقلاً عن :

http://www.arab- ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=
index.php?moduledisplay_term&id=4225 .

(٤) الناصر، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٥)Halil Inalcik , The Ottoman Empire : The Classical Age 300-1600 , New York and London , 1973 , pp : 100- 102 .

(٦) فرانسوا الأول : تولى حكم" مقاطعة أنغوليم" (شمالي بوردو في الجنوب الغربي لفرنسا) خلفا لأبيه، وحمل لقب كونت، كما أصبح دوقا على منطقة الفالوا (Valois: شمالي باريس). انتقل إليه عرش فرنسا بعد وفاة أحد أعمامه، الملك السابق "لويس الثاني عشر" (هو ابن عم "شارل من أورليان" - والد فرنسوا الأول- ، ويشتركان في جدهما "لويس، دوق أورليان" ت.١٤٠٧ م)، و بمجرد اعتلاءه سدة الحكم قام بمواصلة سياسة أسلافه اتجاه إيطاليا . للمزيد عنه ، ينظر : ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org

(٧) الحروب الايطالية : نشبت خلال الحقبة الممتدة ما بين ١٤٩٤- ١٥٥٩ حروباً متقطعة ما بين فرنسا واسبانيا ، بهدف سعي كل منهما التوسع على حساب دول أوربية عدة ومنها ايطاليا ، التي أصبحت ساحة حرب بين الدولتين . ينظر: عبد الكافي الصطوف واخرون ، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٩٢- ١١٥.

(٨) معركة بافي : وهي المعركة التي تعرض فيها الفرنسيون الى هزيمة كبيرة ، ووقع على اثرها الملك فرانسوا الأول أسيراً بيد الأسبان ، وأعلن الحداد العام وتولت والدته الوصاية على العرش . للمزيد ، ينظر: المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

(٩) محمد فريد بك المحامي ، الدولة العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٩ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٢٩- ١٣٠ .

(١١) توازن القوى : نظرية قائمة على اساس فرضية مفادها : ان السلام يمكن تحقيقه فقط عند قيام مجموعة من الدول – تتمتع بنفس القوة – من منع أي دولة او تحالف يهدد امن وسلامة أي منطقة في العالم . ينظر: الان بالمر،

موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩-١٩٤٥ ، ترجمة : سوسن فيصل ومحمد امين ، ج١ ، ط١ ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٩٠ .

(١٢) الناصر ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(١٣) هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة محمد مصطفى الحسيني ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٦٠ .

(١٤) الناصر ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(١٥) جلال يحيى ، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

(١٦) سليمان القانوني : أحد أشهر السلاطين العثمانيين، حكم لفترة ٤٦ عاماً ، وبذلك يكون صاحب أطول فترة حكم بين السلاطين العثمانيين. زادت مساحة الدولة العثمانية بأكثر من الضعف خلال فترة حكمه ، حيث فتح شمال أفريقيا، وفي أوروبا قضى على دولة المجر وفتح ڤيينا وبلگراد . للمزيد عنه ، ينظر: المعرفة نقلاً عن : www.marefa.org/index.php/

(١٧) هارولد لامب ، سليمان القانوني ، ترجمة شكيب محمود ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١١٨ .

(١٨) آل هابسبورغ : ويشار إليهم أحياناً باسم آل النمسا، كانوا أحد أهم العائلات المالكة في أوروبا وتشتهر كونها مصدر الأباطرة المنتخبين رسمياً لحكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة بين ١٤٣٨ - ١٧٤٠، وكذلك حكام الإمبراطوريات النمساوية والأسبانية والعديد من البلدان الأخرى. يعود الأصل إلى سويسرا، لكن السلالة أول ما حكمت النمسا ومدة تجاوزت ستة قرون ، انقسمت المملكة في القرن السادس عشر إلى فرعين هابسبورغ إسبانيا الكبير وهابسبورغ النمسا الأصغر، سوى الفرعان مطالبهما المتبادلة في معاهدة أونياتي . ينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org

(١٩) الناصر ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(٢١) المصدر نفسه ، ٩٧ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ٩٩ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ٩٩ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ١٠٠ .

(٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤ .

(٢٦) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة ج ٥ ، المجلد ٦ ، بيروت ، د . ت ، ص ١٠٧ .

(٢٧) قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤ .

(٢٨) الناصر ، المصدر النئسابق ، ص ١٠٣.

(٢٩) الليفانت : شكلت في عام ١٥٨١ ، لتنظيم التجارة الانجليزية مع تركيا و بلاد الشام ، للمزيد عنها ، ينظر: ويكيبديا ، نقلاً عن : http://en.wikipedia.org/wiki/Levant_Company

(٣٠) الناصر، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣١)Brunean . Andre , tradtion et politigue deLa france au Levent , Paris , 1932 , p . 205 .

(٣٢) الناصر، المصدر السابق ، ص ص ١٠٥ -١٠٦.

(٣٣) شهدت أوروبا ابتداً من القرن الخامس عشر حركة الإصلاح الديني في عدة بلدان ، وقد مثل هذه المرحلة كل من : مارتن لوثر ، اولريخ زونجلي ، يوحنا كالفن . وهو ما اثر سلباً على طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك القارة . للمزيد من التفاصيل ، ينظر:

Breisach , E ,Renaissance Europe 1300- 1517 , New York , 1973 , PP :12 – 134.

(٣٤) الناصر، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

(٣٥) معركة ليبانتو : معركة بحرية جرت في ٧ أكتوبر ١٥٧١ قبالة سواحل نافباكتوس بالقرب من خليج باتراس اوف ليبانتو في اليونان. جمعت بين كل من الحلف المقدس - التي تتألف أساسا من البندقية واسبانيا - ، والدولة العثماني . انتهت المعركة بهزيمة الأخيرة ، التي فقدت ما يقرب من ٣٠،٠٠٠ من رجالها ، وانتهى على أثرها التفوق العثماني في البحر الأبيض المتوسط ، وأوقفت خمسة قرون من التوسع العثماني . للمزيد من التفاصيل ، ينظر: مايكل لي لاننغ ، المعارك المائة : قصة اكبر مائة معركة مؤثرة في التاريخ ، ترجمة : صادق عبد على ألركابي ،ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٩٣- ٢٩٩.

(٣٦) Brunean , Op .Cit , P: 206 .

(٣٧) هنري الرابع : ويعرف أيضا بهنري الثالث ملك نافارا، حكم فرنسا من عام ١٥٨٩ إلى ١٦١٠.. وكان أول ملك من آل بوربون- العائلة الملكية الأوروبية المشهورة- وهي فرع من سلالة الكابيتيون. والداه أنطوان دوق فندروم وجين الثالثة ملكة نافارا. للمزيد عنه ، ينظر : ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org

(٣٨) راجع ص ٩ من البحث .

(٣٩) الناصر، المصدر السابق ، ص ١٠٨.

(٤٠)CH. Desplat , Henri IV et les Ottomans, Colloque . III, Paris, 1989 , pp: 398-418.

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية . ينظر:

Edward S. Greasy , History of the Ottoman Turks , Beirut, 1961 .

(٤٢) مصطفى الغاشي ، الرحالة الفرنسيون والدولة العثمانية ، كلية الآداب تطوان ، ص ص ٤-٥ . نقلا عن :

www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad45partie10.htm

تنويه : " تم الترقيم من قبل الباحثين "

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٤٤) للمزيد من التفاصيل حول الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . ينظر:

Belloc , Hilaire , The French Revolution , London , 1966 .

(٤٥)Philip . Bou cher , La revolution Lajusstfce edition Jean Pierre demanza , paris , 1989 , p . 33 .

(٤٦) جاك فيرمو ، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران ، ترجمة هاشم صالح ، ط ١ ، قبرص ، ١٩٩١ ، ص ٢٨ – ٢٩.

(٤٧)E . D . E . marciere , Erciere , une am bassada a constantnt in ople , la poLitigue orientaled Laver olution france , tomel Librarire felix Alcan , Paris , 1927 , p . 11 .

(٤٨) حول الامتيازات الأوربية في الدولة العثمانية . ينظر: زهراء حميد خليل ، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ،

(٤٩) هنري لورنس ، الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي ، ط ١ ، مصر، ١٩٩٠ ، ص ١٢ .

(٥٠) خالد زيادة ، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر، ط ١، بيروت ، ١٩٨٣، ص ص ٥٠ – ٥١.

(٥١) G . R . Geblesco , La guestion dorient etson caractere economigue perrin librarie editeurs , paris , 1904 , p . 44 .

(٥٢) موسى محمد ال طويرش، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤-١٩٧٥ : من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد ،٢٠٠٦ ، ص٢٠.

(٥٣) Brunean , OP ,Cit , p . 80 – 81 .

(٥٤) ال طويرش ، المصدر السابق ،ص ٢٠ .

(٥٥)M . A . L . F . Alix , précis de I histore de im pire ottomans son origine Jusgua nos Jours impirmerie Rignoux , paris , 1822 , p . 504 .

(٥٦) E . D . Driault , La guestion dorient depuisses origiuis Jusgua jours felix editeur , paris , 1898 , p . 70 – 71 .

(٥٧) E . D . E . marciere , Erciere , une am bassada a constantnt in ople , la poLitigue orientaled Laver olution france , tomel Librarire felix Alcan , Paris , 1927 , p :74 .

(٥٨), Op.Cit , pp: 247- 248 . E . D . E . marciere

(٥٩)De la Jonquière, Histoire de l'empire Ottoman, Paris, 1881, p. 223.

(٦٠) نابليون بونابرت : إمبراطور فرنسي ولد في مدينة اجاكسيو في جزيرة كورسيكا ، خدم برتبة ملازم مدفعية ، وانضم إلى قوات الثورة الفرنسية عام ١٧٩١ ، ووكل له العديد من المهمات العسكرية داخل و خارج البلاد ، وبعد انقلابه ضد حكومة الإدارة في عام ١٧٩٩ أصبح احد القناصل الثلاث الذين حكموا فرنسا ، وفي آب ١٨٠٢ أصبح قنصلا مدى الحياة وحول اهتمامه إلى القضايا الداخلية ، وفي تشرين الاول ١٨٠٤ توج رسمياً كإمبراطور لفرنسا حتى تنازل عن العرش عام ١٨١٥ ، توفي في عام ١٨٢١ . للمزيد عنه ، ينظر: روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة : عبد الرحيم ألجلبي ، ج٢ ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٣٢- ٤٣٤.

(٦١) للمزيد من التفاصيل حول الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ . ينظر:

Thmson , David , Europe Since Napoleon , London , 1965 .

وينظر كذلك : لورنس ، المصدر السابق .

(٦٢) عبد المنعم شعيب ، المختصر في تاريخ مصر من أقدم العصور حتى الاحتلال البريطاني ، ط ١ ، مصر ، د . ت ، ص ٢٣٧ .

(٦٣) عبد العزيز سليمان نوار ، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط ١ ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٧ .

(٦٤)C . Lamouche , Historigue . dela Turguie depuisles origins Jusgue nos Jours , payot , paris , 1935 , p . 152 .

(٦٥)E . Driault , napoleon et Europe , la politigue exterieure du premier consul , 1800 – 1803 , felix Lecan edition , Paris , 1910 , p . 205 – 206 .

(٦٦) صلح أميان : تم التوقيع عليه في مدينة اميان ، وبموجب البنود المتفق عليها بين بريطانيا وفرنسا انها هذا الصلح مؤقتا العدائية بين البلدين خلال حروب الثورة الفرنسية .إذ أصبحت بمثابة "معاهدة سلام نهائية". ينظر: ويكيبديا ، نقلاً عن : http://en.wikipedia.org/wiki/Treaty_of_Amiens

(٦٧) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٠ .

(٦٨) زيادة ، اكتشاف التقدم الأوربي ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٥٤ .

(٦٩)L . B . Jucherau , Lebonder , histoir . de Lempire ottoman depuis , 1792 – 1844 , deux tomes imprimerie , Jouast , paris , 1944 , p: 374.

(٧٠) زيادة ، اكتشاف التقدم الأوربي ... ، ص ٥٥ .

(٧١) . L . B Jucheran . Lebonder , OP , Cit , 397

(٧٢) زيادة ، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر ، ص ٧٣ .

(٧٣) زيادة ، اكتشاف التقدم الأوربي ... ، ص ٥٨ .

(٧٤)Eversley , Chirol , Imperial Turkish 1288- 1924 ,New york ,N.D, p : 320 .

(٧٥) محمد الفاتح : بالتركية العثمانية : فاتح سلطان محمد خان ثانى ، وعُرف في أوروبا خلال عصر النهضة باسم " Mahomet II "، وهو سابع سلاطين الدولة العثمانية وسلالة آل عثمان ، يُلقب إلى جانب "الفاتح"، بأبي الفتوح وأبو الخيرات، وبعد فتح القسطنطينية أضيف لقب "قيصر" إلى ألقابه وألقاب باقي السلاطين الذين تلوه. حكم ما يقرب من ثلاثين عامًا عرفت توسعًا كبيرًا في اراضي دولته. للمزيد عنه ، ينظر: ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org

(٧٦) علي حسون ، العثمانيون والروس ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦ .

(٧٧) المحامي ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

(٧٨) خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة : محمد الارناؤوط ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ .

(٧٩) غريغوري الثالث عشر : ولد في مدينة بولونيا، حيث درس القانون وتخرج في ١٥٣٠..في سن الست وثلاثين استدعي إلى روما من قبل البابا بولس الثالث ، في اطار سلسلة من تعيينات متتاليه كلف خلالها بمنصب أول قاض ونائب المستشار للكامبانيا ، وعينه البابا بيوس الرابع كاردينال كاهن وأرسل إلى مجلس ترينت .واحتل أيضا منصب مندوب للملك الإسباني فيليب الثاني حيث أرسله البابا للتحقيق مع الكاردينال توليدو. ومن هنا شكل علاقة وثيقة

ودائمة مع الملك الأسباني الأمر الذي كان مهما جدا خلال تفويضاته السياسية الخارجية.عند وفاة البابا بيوس الخامس ، حصل الاجتماع السري واختير الكاردينال بونكومباني المكنى باسم غريغوري الثالث عشر. للمزيد عنه ، ينظر: ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org (٨٠)

كمال الدين احسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة : صالح سعداوي ، اسطنبول ، ١٩٩٩، ص ٢٢٩ .

(٨١) القرم : تقع شبه جزيرة القرم في شمال البحر الأسود، وتمتد بينه وبين بحر آزوف الذي يحدها من الشرق. وتطل على خليج كرشينسكي الذي يصل بحر آزوف والبحر الأسود، ويربطها باليابس برزخ ضيق في شمالها، تمر عبره خطوط المواصلات، وتحيط بها مياه البحر الأسود من الجنوب والغرب. ينظر : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org

(٨٢) الشركس : (بالتركية çerkes) هم مجموعة تشمل سكان شمال القوقاز من الشابسوغ، الأديغة، الأباظا والأبخاز والشيشان وغيرهم . كنتيجة للحروب التوسعية التي شنتها الإمبراطورية الروسية في المنطقة أضطر الكثير من الشركس إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية أو الروسية بعد حروب وقلائل استمرت أكثر من مائة عام. ينظر : ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org

(٨٣) الناصر، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٨٤)P: 423. Michael W. , History of Russia and the Soviet Union, Chicago, 1987,

(٨٥)Ibid . P: 444 .) (٨٦Huncrak , Taras , Imperial Russia , United State of America ,1974,P: 120.

٨٧) كاترين الثانية : إمبراطورة روسيا من ٢٨ يونيو ١٧٦٢ حتى وفاتها. ويقال إنها تجسد حقبة الطاغية المستنير.دافع فولتير عنها عندما قامت بانقلاب على زوجها، وقال: "مستبد عاقل خير من مستبد جاهل !" . للمزيد عنها ، ينظر : ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org .وللمزيد من المعلومات حول حياتها وإعمالها ينظر: على جوده صبيح ، روسيا القيصرية في عهد الإمبراطورة كاترين الثانية ١٧٦٢- ١٧٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الدراسات التاريخية ، ٢٠١٠ .

(٨٨),P : 2. Cited in : Russia's interactions with the Ottoman Empire

http://www.hyperhistory.net/apwh/essays/comp/cw21russia-ottoman

(٨٩) محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩. ١٩٠٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

(٩٠), P:3. The Byzantine Empire, Early Russia, and Muslim Expansion http://www.emayzine.com/lectures/byzmuslm.html. Cited in :

(٩١)Ibid , p : 3 . ; Michael W., Op. Cit ,P : 429.

(٩٢)Fotini Orphanos, The Expansionist Policy of Catherine the Great towards the Ottoman Empire1(769- 1763), Issue E012 of 30 June 2001, P : 4 , Cited in : http://www.anistor.gr/english/enback/e012.htm.

(٩٣) على الرغم من ان معاهدة اوترخت عام ١٧١٣ قد أنهت سلسلة الحروب التي حاول ال بوربون عن طريقها فرض هيمنتهم على القارة الأوربية ، ألا أن هناك كثير من الآثار السلبية لحروب لويس الرابع عشر في القرن الثامن عشر ، وخاصة في عهدي لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر ، اذ بقيت أوضاع فرنسا السيئة على الحال نفسه حتى الإعلان الرسمي عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . ينظر: خليل على مراد وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٠ .

(٩٤), Op . Cit , P : 5 . Fotini Orphanos

(٩٥) Ibid , P : 5 .

(٩٦) ال طويرش ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٩٧) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ .

(٩٨) ال طويرش ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٩٩)M . A . L . F . Alix , précis de I histore de im pire ottomans son origine Jusgua nos Jours impirmerie Rignoux , paris , 1822 , p . 504 .

(١٠٠) , Op . Cit , P : 5 . Fotini Orphanos

(١٠١) الشناوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

(١٠٤) حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(١٠٥) محمد فؤاد شكري ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ – ١٨١١ ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٩٦ .

(١٠٦) للمزيد من التفاصيل حول معاهدة تلست ، ينظر : آمال ألسبكي ، أوروبا في القرن التاسع عشر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، د .ت .

(١٠٧) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(١٠٨)L . B . Jucherau , Lebonder , histoir . de Lempire ottoman depuis , 1792 – 1844 , deux tomes imprimerie , Jouast , paris , 1944 , p . 104 .

(١٠٩)Huncrak , Op.Cit , P :132.

(١١٠) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(١١١)Drlaut Edouard , Lavraio figuve de nopolean Albert morance , paris , 1900 , p . 98 .

(١١٢) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ .

(١١٣)Drlaut Edouard , OP , Cit , p . 100.

(١١٤) B . H . Sumner . peter , The Great and The Ottoman Empire , London , 1949 , p . 207 .

(١١٥) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .

(١١٦) ال طويرش ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(١١٧) الشناوي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٦-٣٠٩ .

(١١٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠٩ .

(١١٩) marian . malowist , ottoman imperial policy new york , 1947 , p: 92.

(١٢٠) بدأت الحروب النابليونية بعد انتهاء حقبة حروب الثورة الفرنسية (١٧٩٢ – ١٨٠٠) ، واتصفت الحرب في هذه الحقبة المضطربة ، بظهور بدايات مفهوم الأمة المسلحة . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : باركنسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ص ٤٣٤-٤٣٦ .

(١٢١) نوار، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .

(١٢٢)marian , Op . Cit , P : 92 .

(١٢٣) ال طويرش ، المصدر السابق ، ص ص ٢١ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، ص ص ٢١-٢٢ .

(١٢٥)M . S . Anderson , The Eastern Question 1774 – 1923 , new york , 1966 , p . 46 – 50 .

(١٢٦) ال طويرش ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(١٢٧)Anderson , Op . Cit , PP : 47 -50 .

قائمة المصادر

أولاً - الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- الأموي ، محمد عصفور سلمان ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩. ١٩٠٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٥ .

٢- خليل ، زهراء حميد ، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني منذ أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦.

٣- صبيح ، على جوده ، روسيا القيصرية في عهد الإمبراطورة كاترين الثانية ١٧٦٢- ١٧٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الدراسات التاريخية ، ٢٠١٠ .

ثانياً : الكتب العربية والمعربة :

١- اينالجيك ، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة : محمد الارناؤوط ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٢- حسون ، علي ، العثمانيون والروس ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٦ .

٣- ديورانت ، ول ، قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب ، ج ٥ ، المجلد ٦ ، بيروت ، د . ت .

٤ – زيادة ، خالد ، الإصلاح العثماني في القرن الثامن عشر، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٥– _____ ، اكتشاف التقدم الأوربي ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨١ .

٦- ألسبكي ، آمال ، أوروبا في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، د .ت

٧- سلطان ، حامد ، القانون الدولي العام وقت السلم ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٨ – شعيب ، عبد المنعم ، المختصر في تاريخ مصر من أقدم العصور حتى الاحتلال البريطاني ، ط ١ ، مصر، د . ت .

٩ – شكري ، محمد فؤاد ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ – ١٨١١ ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٠ – الشناوي ، محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١١- الصطوف ، عبد الكافي وآخرون ، دراسات في تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ .

١٢ – العزاوي ، قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، بيروت ، ١٩٩٤ .

١٣ – فريمو ، جاك ، فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتيران ، ترجمة هاشم صالح ، ط ١ ، قبرص ، ١٩٩١ .

١٤- كمال الدين ، احسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة : صالح سعداوي ، اسطنبول ، ١٩٩٩.

١٥- كوبرلي ، محمد فؤاد ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة : احمد السعيد سلمان ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٦- لاننغ ، مايكل لي ، المعارك المائة : قصة اكبر مائة معركة مؤثرة في التاريخ ، ترجمة : صادق عبد على ألركابي ،ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

١٧ – لورنس ، هنري ، الحملة الفرنسية على مصر بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي ، ط ١ ، مصر ، ١٩٩٠ .

١٨ – لامب ، هارولد ، سليمان القانوني ، ترجمة شكيب محمود ، بغداد ، ١٩٦١ .

١٩ – المحامي ، محمد فريد بك ، الدولة العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط ٨ ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٢٠ – المقرحي ، ميلاد ، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية ، ط ٢ ، ليبيا ، ١٩٩٥ .

٢١ – مصطفى ، أحمد عبد الكريم ، في أصول التاريخ العثماني ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٢ – مراد ، خليل على وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨.

٢٣ – الناصر إدريس ، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٢٤ – نوار ، عبد العزيز سليمان ، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط ١ ، مصر ، ٢٠٠٥ .

٢٥ – هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة محمود مصطفى الحسيني ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٢٦ – يحيى ، جلال ، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، مصر ، ١٩٨٢ .

ثالثاً : الكتب الأجنبية :

أ- باللغة الانكليزية :

1 – Anderson . M . S , The Eastren Question . 1774 – 1923 , new yerk , 1960 .

2-Breisach , E ,Renaissance Europe 1300- 1517 , New York , 1973.

3- Greasy , Edward S, History of the Ottoman Turks , Beirut, 1961 .

4- Huncrak , Taras , Imperial Russia , United State of America ,1974.

5-malowist , marian , ottoman imperial policy , new york , 1947 .

6-Michael W. , History of Russia and the Soviet Union, Chicago, 1987.

7-peter . B . H . Sumner , The great and ottoman Empire , London , 19497.

8-Eversley , Chirol , Imperial Turkish 1288- 1924 ,New york ,N.D.

9-Inalcik , Halil , The Ottoman Empire : The Classical Age 300-1600 , New York and London , 1973.

10- Thmson , David , Europe Since Napoleon , London , 1965 .

ب- باللغة الفرنسية :

1-Ander . Bruneau , tradtion et politigue dela france aulevent , Paris , 1932 .

2 – Alix . M . A . L . F , précis de histoire de impire ottomans Son origine jusgua nos jours impirmeri Rignoux , Paris , 1822 .

3– Boucher , Philip , La Ravolution Lajusstfce , edition Jean Pierre demanza , Paris , 1989 .

4– Driau lt . A , La guestion dorient depuisses origiuis jusgua jours felix editeur , Paris , 1898 .

5 – Driault . E , Napolean et Europe La Politigue exterieure du premier consul 1800 – 1803 . felix Lecan edition , Paris , 1910 .

6-Drlaut, Edouard , Lavraio figuve de nopolean Albert morance , Paris , 1900.

7- Desplat , CH., Henri IV et les Ottomans, Colloque . III, Paris, 1989 .

8 – Geblesco . G . R , La guestion dorient etson Caractere economigue , perrin librarie editeurs, Paris , 1904 .

9 – Lamouche , C , Historigue de La Turguie depuisles originses jusgua nos jours , payot Paris , 1953 .

10 – Lebonder . L . B . jucherau , histoire de Lempire ottoman depuis 1792 – 1844 , deux tomes Imprimerie . jouast , Paris , 1844 .

11 – Marcie . E . D . E , Erciere Uneam bassada aconstant in ople . La Politigue Orientaled La Revolution france tomel librarie felix Alcan , Paris , 1927.

رابعا ً البحوث والدراسات العربية والأجنبية :

أ- باللغة العربية :

١- مصطفى الغاشي ، الرحالة الفرنسيون والدولة العثمانية ، كلية الآداب تطوان ، نقلاً عن : www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad45partie10.htm.

٢- مجلة المعرفة نقلاً عن : www.marefa.org/index.php /

ب- باللغة الانكليزية :

1- Russia's interactions with the Ottoman Empire ,Cited in : http://www.hyperhistory.net/apwh/essays/comp/cw21russia-ottoman

2 - The Byzantine Empire, Early Russia, and Muslim Expansion Cited in : ttp://www.emayzine.com/lectures/byzmuslm.html.

3 - Fotini Orphanos, The Expansionist Policy of Catherine the Great towards the Ottoman Empire1(769- 1763), Issue E012 of 30 June 2001, Cited in : http://www.anistor.gr/english/enback/e012.htm.

خامساً :- الموسوعات

أ – باللغة العربية :

١- باركنسن ، روجر، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة :سمير عبد الرحيم الجلبي ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٠.
٢- بالمر، ألان ، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩ – ١٩٤٥ ، ترجمة :سوسن فيصل ومحمد أمين ، ط١ ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٩٢ .
٣- الكيالي ، عبد الوهاب وآخرون ،الموسوعة السياسية ، ج٥، ط٤، المؤسسة العربية والنشر، بيروت ،١٩٩٠.
٤- الموسوعة العربية ، نقلاً عن :
http://www.arab- ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=
index.php?moduledisplay_term&id=4225 .
٥- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، نقلاً عن : ar.wikipedia.org .